بحث بعنوان

الشمول المالي ودوره في تعزيز النمو و الاستقرار الاقتصادي

(دراسة تحليلية)

الدكتور

صلاح حامد محمد حسنين

أستاذ الاقتصاد السياسي والقانون المالي المساعد

كلية الحقوق جامعة عين شمس

الملخص

تناول البحث موضوع الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو وأفرد الحديث عن ظاهرة الشمول المالي من حيث ماهيتها وتطورها واستعراض أهم النظريات التي قيلت لتحديد المستفيد من الشمول المالي ، وكذلك استعراض الجهود الدولية والمؤسسات التي تعمل على تعزيز فكرة الشمول المالي . وسلط البحث الضوء على أثر الشمول المالي على بعض قضايا التنمية مثل الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل . واختتم البحث بدراسة للشمول المالي في مصر وتطوره والمعوقات التي تواجهه.

Abstract

The research dealt with the subject of financial inclusion and its role in promoting economic stability and growth, and singled out the talk about the phenomenon of financial inclusion in terms of its nature and development, and reviewed the most important theories that were said to determine the beneficiary of financial inclusion, as well as reviewing international efforts and institutions that work to promote the idea of financial inclusion. The research sheds light on the impact of financial inclusion on some development issues such as financial sustainability, economic stability and achieving comprehensive growth. The research concluded with a study of financial inclusion in Egypt, its development, and the obstacles it faces

المقدمة

أولاً التعريف بالموضوع وأهميته :

يعد الشمول المالي من أهم الظواهر الاقتصادية والمالية التي تم تسليط الضوء عليها وحظيت باهتمام كبير خلال هذه الفترة سواء بين الأوساط الأكاديمية أو المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات أو المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ....وهكذا . وقد أصبح الشمول المالي اليوم من أهم الموضوعات التي تطرح حين الحديث عن التنمية والنمو الاقتصادي بصفته محركًا للنمو الاقتصادي المستدام. وفي عام ٢٠١٥ قدمت الأمم المتحدة مفهومًا لأهداف التنمية المستدامة التي سلطت الضوء على دور الشمول المالي في تحقيق الأهداف المشتركة التي يمكن أن تحافظ على توازن ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

و يبدأ الشمول المالي بالحصول على حساب في أحد البنوك أو في مؤسسة مالية أخرى تقدم خدمات مصرفية لغرض إجراء المدفوعات واستلامها بالإضافة إلى تخزين الأموال أو توفيرها . وفي مرحلة لاحقة يشمل الشمول المالي أيضًا الوصول إلى الائتمان المناسب من المؤسسات المالية الرسمية و استخدام منتجات التأمين التي تمكن الأشخاص من تخفيف المخاطر المالية وهو مايسهم في مراحل لاحقة في زيادة مدخرات الأفراد والإنفاق وزيادة الإنتاج[1].

[1] Thai-Ha Le, Anh Tu Chuc , Farhad Taghizadeh-Hesary : "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia" , Borsa Istanbul Review ,Vol.19, Issue 4, December 2019, P.310.

وقد شهدت الدراسات المتعلقة بقياس تأثير الشمول المالي نموًا سريعًا خلال الأعوام الماضية. لكن البحث حول تأثير الأبعاد المختلفة للشمول المالي على التنمية و النمو والاستقرار الاقتصادي لا يزال في بدايته من نواح كثيرة. خاصة عندما يتعلق الأمر بالمدفوعات والمدخرات والتأمين حيث توجد القليل من الدراسات في الوقت الحالي وهناك حاجة لفهم المزيد بشكل أفضل. و التجارب الميدانية التجريبية التي تعتمد على العينات العشوائية تعاني من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت النتائج الإيجابية قابلة للتطبيق على البلدان ومجموعات الناس الأخرى. فمثلاً هل سيكون منتج الادخار الذي استفاد منه نساء السوق في كينيا مفيدًا للمزارعين في البرازيل؟ إن تكرار التدخلات الناجحة في بيئات مختلفة سوف يعالج مثل هذه الأسئلة ويوضح الظروف التي يحسن فيها الشمول المالي سبل العيش. وأيضاً هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم لماذا قد يكون للشمول المالي تأثير مفيد في بعض الظروف دون غيرها[٢].

وتظهر أهمية الشمول المالي في كونه فرصة لتحسين الظروف المعيشية للمزارعين الفقراء والمؤسسات الريفية غير الزراعية والفئات الضعيفة الأخرى. حيث يعد الإقصاء المالي –من حيث عدم الحصول على الائتمان من المؤسسات الرسمية– مرتفع بالنسبة للمزارعين الصغار وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى المهمشة كالحرفيين . وبالتالي يجب أن ينظر إلى الشمول المالي على أنه فرصة عمل ومسؤولية اجتماعية وهذا يتطلب إجراءات تنظيمية جديدة لتشمل كافة الفئات الاجتماعية وخاصة المهمشة [٣].

[2] Asli Demirguc-Kunt Leora Klapper Dorothe Singer : "Financial Inclusion and Inclusive Growth- A Review of Recent Empirical Evidence" , Policy Research Working Paper, No. 8040, World Bank Group , April 2017 , P.١٩.

[3] S. Mahendra Dev : "Financial Inclusion: Issues and Challenges" , Economic and Political Weekly , Vol. 41, No. 41, Oct. 14-20, 2006, pp. 4310-4313 .

ثانياً أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق مايلي :

- تسليط الضوء على ظاهرة الشمول المالي وتطورها.
- معرفة النظريات التي قيلت في تحديد المستفيد من الشمول المالي .
- توضيح العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي والمعوقات التي تواجهها.

ثالثاً إشكالية البحث :

يحاول البحث تسليط الضوء على ظاهرة الشمول المالي وانعكاساتها على الاستقرار والنمو ولذا يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

ما هو الشمول المالي ؟ ومن المستفيد منه ؟ وهل له تأثيرات إيجابية على الاستقرار والنمو ؟ وما هي المعوقات والتحديات التي يواجهها خاصة في الدول النامية؟

رابعاً منهجية البحث :

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي لأن التكامل بينهما من أهم عوامل نجاح البحث العلمي وأضاف لهما المنهج المقارن لاستعراض التجارب الدولية في هذا المجال ومحاولة الاستفادة منها.

خامساً خطة البحث :

وعلى هدي ماسبق جاءت خطة البحث على النحو التالي :

المبحث الأول : مدخل لدراسة الشمول المالي .

المطلب الأول : ماهية الشمول المالي.

المطلب الثاني : نظريات المستفيد من الشمول المالي.

المطلب الثالث: الشمول المالي والخدمات المصرفية الرقمية.

المطلب الرابع : محددات وتحديات الشمول المالي.

المطلب الخامس : الجهات الدولية ذات الصلة بتعزيز الشمول المالي.

المبحث الثاني : الشمول المالي وتعزيز الاستقرار والنمو.

المطلب الأول : أهمية الشمول المالي بالنسبة للاستقرار الاقتصادي و التنمية.

المطلب الثاني : الشمول المالي و تحقيق الاستقرار.

المطلب الثالث: الشمول المالي والاستدامة المالية.

المطلب الرابع : الشمول المالي والنمو الشامل .

المطلب الخامس : الشمول المالي في مصر.

المطلب الأول

ماهية الشمول المالي

على الرغم من تعدد الكتابات التي استعرضت الشمول المالي إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشكل عام للشمول المالي . وعدم وجود تعريف مقبول عالميًا هو نتيجة طبيعية نظراً لتعدد أبعاد للشمول المالي سواء الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية أو السياسية واختلاف هذه الأبعاد من دولة إلى أخرى.

و يشمل مصطلح الشمول المالي المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين التي يتم توزيعها بطريقة مسؤولة ومستدامة ، ويمكن أن ينظر إليه على أنه عملية جلب أعضاء المجتمع الأضعف والأكثر عرضة للخطر في نطاق النظام المالي المنظم الذي يضمن حصولهم على الائتمان المناسب في الوقت المناسب والمنتجات المالية الأخرى بأسعار معقولة[٤].

وتذهب بعض الآراء إلى أن الشمول المالي في المراحل الأولى تم تحديده من خلال إمكانية وصول الفقراء إلى الحسابات المصرفية ، ثم تجاوز هذا المفهوم مجرد الوصول للحسابات المصرفية واتسع مع الوقت ليشمل استخدام الخدمات المالية المختلفة كمعامل لقياس تحقيق الشمول المالي في الاقتصاد بما يعنيه من الوصول الميسور التكلفة إلى الخدمات المالية الرسمية للفقراء –وخاصة النساء – لابد وأن يكون من أهم أهداف السياسة العامة لأي دولة[٥].

---

[4] Sanderson Abel , Learnmore Mutandwa , Pierre Le Roux : "A Review of Determinants of Financial Inclusion" , International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 8, Iss. 3, 2018, P. 1.

[5] Priyanka Roy and Binoti Patro : "Financial Inclusion of Women and Gender Gap in Access to Finance: A Systematic Literature Review" , Vision-The Journal of Business Perspective , Vol 26, Issue 3, June 2022 , SAGE Publications, India , P,282.

وهناك من يعرّف الشمول المالي على أنه إدراج السكان المستبعدين من الهيكل المالي الرسمي ، وذلك باعتبار أن الاستبعاد المالي يشير إلى تلك العمليات التي تمنع الفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة من الوصول إلى النظام المالي[٦]. وهناك من يعتبر الشمول المالي وضعاً اقتصادياً حيث يتم تشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية . وبعبارة أخرى يعبر الشمول المالي عن حالة اقتصادية لا يُحرم فيها الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية بناءً على دوافع غير موضوعية[٧] . ومن التعريفات ما ذهبت إلى أن مجرد امتلاك حساب مصرفي قد لا يكون مؤشرًا جيدًا للشمول المالي وذلك لأن الشمول المالي هو الخدمات المالية المتاحة للأشخاص الذين لا يتمتعون بمزايا لاستخدام هذه الخدمة بسبب نقص المعرفة والتمويل في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة [٨] . وهناك من يعتبر الشمول المالي عملية تهدف إلى إشراك كل فرد من أفراد المجتمع في النظام المالي الرسمي من خلال ضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وتوافرها واستخدامها[٩].

وذهبت تعريفات أخرى إلى أن الشمول المالي هو عملية تقديم خدمة مالية ميسورة التكلفة ومناسبة وفي الوقت المناسب لجميع أفراد المجتمع – وخاصة الفقراء والضعفاء– ، و يمكن أن تكون الفوائد المكتسبة من تعزيز الإدماج المالي واسعة

---

[6] Andrew Leyshon and Nigel Thrift : "Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States", Transactions of the Institute of British Geographers, Vol. 20, No. 3, 1995, pp. 312.

[7]Goran Amidžić, Alexander Massara and André Mialou : " Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index" , IMF Working Paper , WP/14/36 , February 2014, P.5.

[8] Rangarajan Committee : "Report of the Committee on Financial Inclusion ", The Government of India , January 2008 , P.1.

[9] Mandira Sarma and Jesim Pais : "Financial Inclusion and Development", Journal of International Development , Vol.23, Issue5 , July 2011,PP. 613-614.

النطاق لأن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي ، والقضاء على الفقر ، والحد من عدم المساواة في الدخل[١٠].

و ما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) هو المصطلح المقابل لمصطلح الاستبعاد المالي(Financial Exclusion) والذي يعني عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بالشكل المناسب. و يمكن أن يحدث الاستبعاد نتيجة لمشاكل تتعلق بالوصول أو الشروط أو الأسعار أو التسويق أو الإقصاء الذاتي استجابةً للتجارب أو التصورات السلبية. ويرتبط الاستبعاد المالي بفكرة الاستبعاد الاجتماعي و يتكون من عدد من أوجه الحرمان المترابطة التي تقيد فرص الأفراد والعائلات والمجتمعات أو الأحياء بأكملها في المشاركة في الحياة الاجتماعية السائدة. والاستبعاد الاجتماعي له أربعة محاور رئيسية[١١] :

١. الإفقار .

٢. الاستبعاد من سوق العمل .

٣. الاستبعاد من الحصول على الخدمات.

٤. الاستبعاد من العلاقات الاجتماعية .

ولا يقتصر الاستبعاد الاجتماعي على الأفراد والأسر فحسب ، بل يمكن أن يمتد أيضًا إلى مجتمعات بأكملها محرومة من الوصول المناسب إلى وسائل النقل والرعاية الصحية والخدمات المالية والخدمات الأخرى الضرورية للمشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع. و تتضمن أمثلة الاستبعاد المالي للأفراد والأسر عدة صور منها :

[10] Khanh Lan Chu and Viet Hung Chu : "Effect of financial inclusion on income inequality: evidence from cross-country analysis", SSRN Electronic Journal , DOI:10.2139/ssrn.3308044 , January 2018, P.1.

[11] Stephen Sinclair : "Financial Exclusion: An Introductory Survey", Centre for Research into Socially Inclusive Services, Edinburgh, 2001 , PP.13-16.

- عدم الوصول إلى حساب مصرفي.
- عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية والائتمان.
- نقص المدخرات أو الحماية من المخاطر مثل التأمين والمعاشات.
- محدودية الوصول إلى الخدمات التي يمكن أن تحسن الوضع المالي للفرد.
- غياب المهارات أو الظروف المطلوبة لتقديم مساهمة اقتصادية للمجتمع.

و يكمن جوهر الشمول المالي في محاولة ضمان توفير مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لأكبر مجموعة من الأفراد وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها. فقد يشمل حسابًا مصرفيًا أساسيًا لإجراء المدفوعات وتلقيها ، وقد يشمل حساب إدخاري مناسب لنمط دخل منخفض لأسرة فقيرة ، وأيضاً تقديم تسهيلات تحويل الأموال ، والقروض الصغيرة ، والتأمين ...وهكذا. و في حين أن الشمول المالي قد يتم تحقيقه إلى حد ما من خلال تقديم أي من هذه الخدمات ، فإن الهدف من الشمول المالي الشامل "Comprehensive Financial Inclusion" هو توفير مجموعة شاملة من الخدمات تشمل كل ما سبق[١٢].

وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يزال الشمول المالي يثير مخاوف متزايدة بالنسبة لعدد كبير من الاقتصادات وخاصة النامية بسبب التكلفة المحتملة للنمو الاقتصادي الضائع عندما لا يصل حجم الخدمات المالية إلى نسبة كبيرة بما فيه الكفاية من السكان . وبالتالي يصف الشمول المالي الحالة التي يتم فيها وصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من السكان[١٣].

[12] Rangarajan Committee : "Report of the Committee on Financial Inclusion ", Op.Cit , P.1.

[13] Olaniyi Evans and Babatunde Adeoye : "Determinants of financial inclusion in Africa: A dynamic panel data approach" , University of Mauritius Research Journal, Vol.22, 2016 , P.2.

وتذهب دراسة إقتصادية أعدها البنك الدولي إلى أنه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤٠٪ فقط من الشركات الصغيرة لديها إمكانية الوصول إلى التمويل في النظام المصرفي الرسمي بينما في الاقتصاديات المتقدمة يرتفع هذا الرقم إلى ٧٠٪ ، و هناك أكثر من ٢٠٠ مليون من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة تفتقر إلى التمويل الكافي للتطوير. ويشير ٥٩٪ من البالغين المستبعدين إلى أن السبب الرئيسي لعدم الوصول إلى الخدمات المالية هو دخلهم المنخفض. وهذا يعني أن هذه الخدمات ليست ميسورة التكلفة أو ليست مصممة للتكيف مع احتياجات المستخدمين ذوي الدخل المنخفض. والعقبات الأخرى هي التوثيق المطلوب أو عدم الثقة أو السمة غير الرسمية ، كالتعليمية أو الثقافية أو حتى العوامل الدينية . وأشارت تلك الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية قادرة على تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الحسابات واستخدامها ، وأن التكنولوجيا الرقمية أحدثت تحولاً كبيراً في أنظمة الدفع حول العالم وهذا دفع الشركات التكنولوجيا الكبرى إلى الدخول إلى هذا المجال مستفيدة من خبرتها في مجال خدمة العملاء وعمدت إلى تقديم خدمات مالية جديدة تلبي إحتياجات العديد من الفئات [١٤] .

وتذهب إحدى الدراسات الاقتصادية الحديثة نسبياً والتي تمت خلال عام ٢٠١٦ إلى أنه في العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية يمكن أن تصل نسبة البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك إلى ٩٠٪ . وأن امتلاك حسابات مصرفية تعد هي الأدنى في إفريقيا . ولذا فإن مستوى الشمول المالي يختلف بشكل كبير حسب البلد ومستوى الدخل في إفريقيا . فمثلاً يبلغ عدد السكان البالغين الذين لديهم حساب بنكي أعلى

[١٤] مجموعة البنك الدولي : "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧ – قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية " ، كتيب العرض العام ، ٢٠١٧ ، واشنطن.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/٢١١٢٥٩/٢٩٥١٠/١٠٩٨٦ovAR.pdf

نسبة في موريشيوس (٨٠٪) وجنوب إفريقيا (٥٤٪) ، تليها أنغولا وموزمبيق وكينيا وزيمبابوي والمغرب (حوالي ٤٠٪). ، بينما يوجد في حوالي ١٤ دولة أفريقية أقل من ١٠٪ من السكان البالغين لديهم حساب بنكي مع خدمة مالية رسمية مثل غينيا والنيجر والكونغو حيث يتمتع أقل من ٥٪ من السكان البالغين بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. في النيجر ، ٢٪ فقط من السكان لديهم حساب بنكي[١٥] .

وفي تقرير حديث للبنك الدولي عام ٢٠٢١ من خلال قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي حملت نتائج إيجابية عن النمو في كل من ملكية الحسابات واستخدام الخدمات المالية خلال السنة المالية التي شهدت اضطرابات سواء من ناحية جائحة كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية . حيث وصلت نسبة ملكية الحسابات إلى ٧٦% من البالغين على المستوى العالمي – و٧١% من البالغين في الاقتصادات النامية ، وارتفعت نسبة ملكية الحسابات المصرفية من ٥١ % إلى ٧٦ % خلال الفترة من ٢٠١١ –٢٠٢١. وقد أدت جائحة كورونا وقيود التباعد الاجتماعي إلى تسريع وتيرة اعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية. فعلى سبيل المثال قام أكثر من ٨٠ مليون بالغ في الهند وأكثر من ١٠٠ مليون بالغ في الصين بسداد أول دفعة رقمية للتجار سواء عبر الإنترنت أو داخل المتجرلأول مرة بعد بدء الجائحة. وفي الدول النامية قام ٢٠% من البالغين بمدفوعات رقمية للتجار في عام ٢٠٢١ [١٦] .

ولما كانت هناك بعض الفئات من الناحية المالية أكثر استبعادًا من غيرها للاستفادة من الخدمات المالية مثل الفقراء والنساء والشباب والسكان في المجتمعات الريفية

[15] Olaniyi Evans and Babatunde Adeoye : "Determinants of financial inclusion in Africa: A dynamic panel data approach" , Op.Cit , P.2.
[16] World Bank : "Global Findex Database 2021 report" , Available at : https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/unveiling-global-findex-database-2021-five-charts

وأيضاً أصحاب الحرف الصغيرة يواجهون معوقات تحول دون الوصول للخدمات المالية وبالتالي فإن الشمول المالي هو تسهيل الوصول العام إلى الخدمات المالية ، ويعد مصدرًا واعدًا للنمو والإدماج الاجتماعي للوصول إلى الحياة الكريمة للجميع. ولذا فالشمول المالي يعني سهولة الوصول والاستخدام المستمر والمكثف لمجموعة كاملة من الخدمات المالية المناسبة والميسورة التكلفة نيابة عن جميع شرائح المجتمع. مع وجود قدر كاف من الكفاءة والشفافية والتعليم المالي ، لرعاية رفاهية مستخدميها وتحقيق الاستقرار ، وهو مايسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي[١٧].

و هناك أنواع مختلفة من الخدمات المالية التي يمكن أن يحويها الشمول المالي ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع [١٨]:

١. خدمات تسهيلات المعاملات الأساسية : مثل الإيداع والسحب ، ودفع الفواتير ، وما إلى ذلك.

٢. خدمات الحماية: وهي الخدمات التي توفر بعض الأمان ضد مخاطر وتقلبات الحياة ، مثل التأمين والادخار.

٣. الخدمات الترويجية: وهي التي تسهم في توفير الموارد المطلوبة لتسهيل الاستقلالية وتطوير المؤسسات ، مثل القروض والائتمان.

وتعتمد استراتيجية بناء قطاع مالي شامل تمتد خدماته لتشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد على عدة أمور منها[١٩]: إدخال تحسينات على آلية تقديم الائتمان الرسمية ، و

[17] Pavón Cuéllar, Lilianne Isabel : "International financial inclusion: some multidimensional determinants", Small Business International Review (SBIR),VOL2 , No.2 , July-December 2018 , PP. 3-4.
[18] Stephen Sinclair : "Financial Exclusion: An Introductory Survey", Op.Cit , P.17.

تحسين القدرة الاستيعابية للائتمان خاصة بين الفئات المهمشة والأسر الفقيرة سواء كانوا من البيئة الزراعية أو غير الزراعية ، و تطوير نماذج جديدة للتواصل الفعال مع العملاء سواء الحاليين أو المحتملين ، والاستفادة من الحلول القائمة على التكنولوجيا.

و تطوير النظام المالي بما فيه الوصول إلى الشمول المالي وخاصة في الدول النامية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد منها[٢٠] :

- تخفيف اضطرابات النمو ، وتحقيق الاستقرار وجذب الاستثمار الخاص وتحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تقليل التكاليف وتحسين تخصيص رأس المال وإدارة المخاطر . حيث توجد علاقة إيجابية بين التنمية المالية وأداء الأعمال والنمو الاقتصادي خاصة من خلال التقدم في الإنتاجية والابتكار .
- تخفيف الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار . حيث يوجد ارتباط كبير بين الفقر والاستبعاد من القطاع المالي الرسمي الذي يزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي .
- تنويع المحافظ الائتمانية يقلل من المخاطر ويحسن الفوائد المتوقعة من الخدمات المصرفية حيث تنخفض تكلفتها وهو الأمر الذي يسهم في زيادة الإقبال على الخدمات المصرفية فضلاً عن دعم الابتكار.
- يعد الشمول المالي مصدر أساسي للنمو والإدماج الاجتماعي.
- يؤدي الشمول المالي إلى توسع المدخرات واستغلال إمكانيات الأشخاص وتعزيز المواهب الريادية وتوفير فرص الاستثمار للأعمال.

---

[19] Rangarajan Committee : "Report of the Committee on Financial Inclusion ", Op.Cit , P.٢.

[20] Pavón Cuéllar, Lilianne Isabel : "International financial inclusion: some multidimensional determinants", Op.Cit , P.4.

- للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي من خلال الحد من مخاطر التقلبات الدورية في الاقتصاد ، حيث إن الزيادة الكبيرة في عدد صغار المدخرين من خلال زيادة الشمول المالي ستزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك مما سيقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي أو التمويل المخاطر والذي يكون أكثر تقلبًا أثناء الأزمات الاقتصادية[٢١] .

وتذهب بعض الآراء – وبحق – إلى أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم الشمول المالي ، ولم يتم حتى الآن مواجهة التحديات المتعلقة بقياسه. و على الرغم من أن العديد من التعريفات تؤكد على الحد من الفقر وزيادة الادخار بين السكان الذين تم استبعادهم من النظام المالي التقليدي ، إلا أن الطرق التي يمكن بها تعزيز الشمول المالي لم يتم شرحها بوضوح. ولذا يتمثل جوهر الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية بحيث يبدأ الناس في ادخار المال بمبالغ مجدية [٢٢].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات المهمشة والفئات ذات الدخل المنخفض و بتكلفة معقولة وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو.

[21] Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Borsa Istanbul Review , Vol. 18, Issue 4, December 2018, P. 331 .
[22] Hasnan Baber : "Financial inclusion and FinTech : A comparative study of countries following Islamic finance and conventional finance" , Qualitative Research in Financial Markets , Vol. 12 , No. 1, 2020 , Emerald Publishing Limited 1755-4179 , pp. 24. DOI 10.1108/QRFM-12-2018-0131

المطلب الثاني

المستفيد من الشمول المالي (نظريات الشمول المالي)

توجد أفكار أو وجهات نظر أو نظريات إن صح التعبير مختلفة فيما بينها حول من يستفيد من الشمول المالي. حيث تذهب بعض الدراسات إلى أن الفقراء هم المستفيدون النهائيون من الشمول المالي ، بينما يعتقد البعض الآخر أن النساء هن المستفيدات من نتائج الشمول المالي ، في حين يعتقد البعض أن الاقتصاد والنظام المالي مستفيدان من الشمول المالي. و بصرف النظر عن النساء والفقراء ، هناك مستفيدون محتملون آخرون من الشمول المالي تم تجاهلهم في العديد من الدراسات مثل الشباب وكبار السن والأشخاص المؤسسيين والأشخاص ذوي الإعاقة و الأشخاص الذين تم استبعادهم من الاستفادة من خدمات القطاع المالي لارتكابهم جرائم جنائية[٢٣]. ونحاول فيما يلي شرح مجموعة من النظريات التي قيلت حول الشمول المالي[٢٤].

نظرية المنفعة العامة للشمول المالي :

وفقاً لنظرية الصالح العام أو المنفعة العامة للشمول المالي فإن تقديم الخدمات المالية الرسمية يجب أن يعامل على أنه منفعة عامة ويجب أن يتم توفير الحصول عليها والاستفادة منها لجميع أفراد المجتمع ، و أن يكون هناك وصول غير مقيد إلى الخدمات المالية المتاحة للجميع. وألا يكون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لمجموعة من الأفراد يؤثر على توفرها للآخرين. وهذا يعني أنه يمكن إدخال جميع أفراد السكان إلى القطاع المالي الرسمي وسيكون الجميع في وضع أفضل. بموجب هذه النظرية ، فإن جميع أفراد السكان هم المستفيدون من الشمول المالي ولا أحد

[23] Peterson K. Ozili : "Theories of Financial Inclusion" , January 2020 , P 5. Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3526548

[٢٤] حول تفصيلات هذه النظريات يراجع :
Peterson K. Ozili : "Theories of Financial Inclusion" , op.cit , PP 5-9.

مستبعد. و بموجب هذه النظرية يمكن للأفراد والشركات أياً كان تصنيفها استخدام الخدمات المصرفية والمالية المتاحة كفتح الحسابات و استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) لإجراء المعاملات دون فرض رسوم على هذه المعاملات ، وسيتحمل موردو الخدمات المالية الرسمية –مثل البنوك – تكلفة تقديم هذه الخدمات المالية كنوع من أدوات جذب العديد من الشرائح للاندماج في الشمول المالي . و يمكن للحكومة أن تمنح المؤسسات المالية سواء التابعة لها أو للقطاع الخاص العديد من الحوافز لمساعدتها على التعامل مع أي مشاكل ناتجة عن التكلفة تنشأ عن تقديم خدمات مالية رسمية مجانية للمواطنين[٢٥].

ومن خلال استعراض هذه النظرية يتضح أن لها عدة مزايا منها أن الجميع سيستفيدون من الشمول المالي بغض النظر عن الحالة أو مستوى الدخل أو الاختلافات بين الأقاليم داخل حدود الدولة. وأيضاً ستدعم الحكومة تكلفة تقديم الخدمات المالية الرسمية للمواطنين مما يمنح الحكومة فرصة تعزيز الشمول المالي. فضلاً عن أن تقديم خدمات مصرفية بتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة من شأنه تشجيع العديد من الأفراد والشركات على الإندماج مع المؤسسات المالية الرسمية والتعامل معها وهذا هو الهدف الأساسي من الشمول المالي .

ولكن رغم هذه المزايا إلا أن المتأمل في هذه النظرية يلاحظ عدة عيوب خطيرة ومنها أن معاملة تقديم الخدمات المالية الرسمية للمواطنين على أنها منفعة عامة لا يعالج السبب الحقيقي للاستبعاد المالي وعزوف عدة شرائح عن الدخول في عملية الشمول المالي . كما أن تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة سيتطلب من الحكومة دعم تكلفة تقديم الخدمات المالية للمواطنين عن طريق منح مزايا أو حوافز أو تسهيلات أو منح مباشرة للمؤسسات المالية وهو ما يمكن أن يؤدي إلى صرف مبالغ

[٢٥] حول تفصيلات هذه النظريات يراجع :
Peterson K. Ozili : "Theories of Financial Inclusion" , op.cit , PP 5-9.

طائلة من النفقات العامة مما سيؤثر سلباً على تنفيذ مشاريع عامة مهمة أخرى. ولاشك أن الأمر يزداد صعوبة وتعقيد في الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في الميزانية العامة وعدم كفاية الإيرادات لتلبية احتياجاتها التنموية. وأخيراً عندما يتم التعامل مع تقديم الخدمات المالية على أنه خدمة عامة أو منفعة عامة فقد لا يكون مستوى الشمول المالي مستدامًا على المدى الطويل حتى عندما يتم دعمها بتمويل عام إذا كانت تكلفة الخدمات المالية الرسمية بأقل من قيمتها وهو ماسيؤدي في النهاية إلى فشل جهود تعزيز الشمول المالي.

نظرية جذب المستبعدين طوعياً للشمول المالي:

تقوم هذه النظرية على فكرة أن برامج الشمول المالي في الدولة يجب أن تستهدف أولاً جميع الأفراد الذين كانوا في السابق في القطاع المالي الرسمي لكنهم تركوا القطاع المالي الرسمي لأنهم كانوا غير راضين عن قواعد المشاركة فيه ، أو كانت لديهم بعض التجارب الشخصية السيئة عند التعامل مع الشركات والوكلاء في القطاع المالي الرسمي . تشير هذه النظرية إلى أنه من الأسهل إعادة الأشخاص الذين تركوا القطاع المالي الرسمي لأنهم كانوا غير راضين إذا كانت مجالات عدم الرضا في القطاعات المالية الرسمية تم حلها وذلك من خلال الإقناع بدلاً من جلب أولئك الذين لم يكونوا قط في القطاع المالي الرسمي. المعنى الضمني لهذه النظرية هو أن العملاء الذين تركوا القطاع المالي الرسمي يجب أن يكونوا الهدف الأول للشمول المالي قبل توسيع برامج الشمول المالي لأفراد آخرين من السكان. وأن أسباب عدم رضا المتعاملين وانسحابهم من التعامل مع القنوات الرسمية قد يرجع لعدة أمور مثل أن يكونوا ضحايا للاحتيال المالي أو الخصم في بطاقات الائتمان أو السرقة المالية أو طول الانتظار في البنوك لعمل خدمة مصرفية ، أو ارتفاع تكاليف المعاملات ووجود رسوم بنكية زائدة .... وهكذا. وبالتالي فإن حل هذه المشكلات وخاصة مع التطور التكنولوجي

والتقني المتلاحق من شأنه حل معظم هذه العقبات ومن ثم يمكن إقناع هؤلاء المنسحبين من العودة للتعامل مع القنوات الرسمية وبالتالي تتحقق أهداف الشمول المالي[٢٦].

وبعد استعراض مضمون هذه النظرية لاشك أن لها عدة مميزات منها: أنها تقوم بالتصدي مباشرة لمشكلة الانسحاب الطوعي من التعامل مع القنوات المالية الرسمية ومعرفة أسبابه وكيفية علاجها. وأيضاً من السهل تحديد الأفراد المنسحبين أو المستبعدين طوعياً لأن قاعدة البيانات الخاصة بهم موجودة في المؤسسات المالية بحيث يمكن الوصول إليهم لإقناعهم بالعودة إلى القطاع المالي الرسمي. وكذلك سيكون من الأسهل تحقيق الشمول المالي من خلال الوصول إلى الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع البنوك بدلاً من الوصول إلى أفراد من السكان الذين لم ينضموا أبدًا إلى القطاع المالي الرسمي. ونضيف أيضاً وفقًا لهذه النظرية لا يتطلب تحقيق الشمول المالي استخدام برامج تمويلية من الحكومة لأنه يعتمد على إقناع الأشخاص المنسحبين طوعياً على العودة للاستفادة من القنوات المالية الرسمية .

ولكن ورغم هذه المزايا إلا أن النظرية بها العديد من السلبيات منها: أن هذه النظرية لا تعطي الأولوية للشمول المالي لكل فرد من السكان بل العبرة بالمنسحبين أو المستبعدين طوعياً وهو ما يخالف جوهر الشمول المالي القائم على تسهيل الوصول للخدمات المالية للجميع وخاصة الفئات المهمشة. . وأيضاً تفترض هذه النظرية أن سبب الاستبعاد المالي هو عدم رضا العملاء عن قواعد المشاركة في القطاع المالي الرسمي ، وقد لا يكون هذا هو الحال في ظل ظروف معينة لأن الأفراد يمكن أن يخرجوا طواعية من القطاع المالي الرسمي لأسباب أخرى مثل الأسباب الدينية والشخصية. و أخيرًا قد لا يكون أمام الأفراد غير الراضين عن سلوك المؤسسات

---

[٢٦] حول تفصيلات هذه النظريات يراجع :
Peterson K. Ozili : "Theories of Financial Inclusion" , op.cit , PP 5-9.

المالية في القطاع المالي الرسمي خيار سوى البقاء في القطاع المالي الرسمي إذا كانت الثقافة المجتمعية تعتمد كثيرًا على القطاع المالي الرسمي ليعيشوا حياة مريحة. وبالتالي فهذه النظرية لا تقدم تفسيراً واضحاً ومتكاملاً عن فكرة الشمول المالي.

نظرية الفئات الأولى بالرعاية للشمول المالي

تقوم هذه النظرية على فكرة أن برامج الشمول المالي في الدولة يجب أن تستهدف الأفراد الضعفاء في المجتمع الذين يعانون أكثر من غيرهم من الصعوبات والأزمات الاقتصادية مثل الفقراء والنساء وكبار السن. وتضيف هذه النظرية أن الأشخاص المستضعفين هم في الغالب الأكثر تضررًا من الأزمات المالية والركود الاقتصادي ، وبالتالي فمن المنطقي جلب هؤلاء الأشخاص الضعفاء إلى القطاع المالي الرسمي. و تتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في التحويلات النقدية الاجتماعية التي تقدم من الحكومة وذلك عن طريق إضافتها في الحساب الرسمي لهؤلاء الأشخاص المستضعفين. وهذا الأمر يمكن أن يشجع الأشخاص المستضعفين الآخرين – الفقراء والشباب والنساء وكبار السن – على الانضمام إلى القطاع المالي الرسمي لامتلاك حساب رسمي للاستفادة من مزايا التحويلات النقدية الاجتماعية ، وبالتالي زيادة معدل الشمول المالي للفئات الضعيفة. ومن ناحية أخرى يسهم هذا الأمر في جعل الأشخاص المستضعفين يشعرون أنهم يحصلون على تعويض عن عدم المساواة في الدخل الذي يؤثر عليهم ، ويمنحهم فرصة للحاق بركب شرائح المجتمع الأخرى. وبعبارة أخرى تهدف هذه النظرية إلى القول بأن جهود الشمول المالي يجب أن تستهدف الأشخاص المعرضين للخطر في المجتمع. وقد توصلت إحدى الدراسات الاقتصادية التي تمت في الهند إلى أن احتمالية حصول الأسر التي تعيلها نساء على التمويل الرسمي تقل بنسبة ٨٪ مقارنةً بالأسر التي يعولها رجال ، وأن الأسر التي

تعيلها نساء تحصل على قروضًا نقدية أقل بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالأسر التي يعولها رجال[٢٧].

وبعد استعراض مضمون هذه النظرية لاشك أن لها عدة مميزات منها : أنها تحاول تقليل مشكلة الاستبعاد المالي من خلال استهداف الفئات الضعيفة لإدخالهم في القطاع المالي الرسمي. وأيضاً من السهل تحديد الأفراد المستبعدين مالياً من السكان ، و يمكن أيضاً تحديد الأفراد المعرضين للخطر من السكان من خلال درجة ضعفهم من حيث مستوى الدخل والجنس والعمر والمنطقة الجغرافية ... وهكذا . فضلاً عن أنه قد يكون من المجدي من حيث التكلفة أن تستهدف جهود الشمول المالي الأفراد الضعفاء والفئات الأولى بالرعاية من السكان مقارنةً بتحقيق الشمول المالي لجميع السكان الذي قد يكبد الدولة مصاريف طائلة وأموال هي في أشد الحاجة إليها لتوجيهها للجهود التنموية.

ولكن ورغم هذه المزايا إلا أن النظرية بها العديد من السلبيات منها : أن هذه النظرية لا تعطي الأولوية للشمول المالي لكل فرد من السكان بل لفئة معينة فقط و تتجاهل الأشخاص غير المستضعفين خارج القطاع المالي الرسمي حيث يحتاج الأشخاص غير المستضعفين أيضًا إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. ومن السلبيات في هذه النظرية أنها افترضت أن النساء فئة ضعيفة مما يعني أن الرجال ليسوا فئة ضعيفة ، وهذه الفكرة مهمة لأن النساء والرجال في المجتمعات الحديثة يتنافسون على تكافؤ الفرص ، وبالتالي ، فإن تصنيف النساء على أنهن مجموعة ضعيفة لاستبعاد الرجال قد يكون له عواقب غير مقصودة على الشمول المالي والاجتماعي و يمكن أن

---

[27] Saibal Ghosh and D. Vinod : "What Constrains Financial Inclusion for Women? Evidence from Indian Micro data", World Development Journal, 2017, vol. 92, issue C, PP. 60-81.

يؤدي إلى استياء مجتمعي بين الرجال تجاه النساء. وأيضاً قد يؤدي تحقيق الشمول المالي من خلال استهداف الأشخاص المستضعفين فقط إلى زيادة عدم المساواة الاجتماعية عندما تكون السياسات الاجتماعية والسياسات المالية مُصممة لصالح الأشخاص الضعفاء على حساب الآخرين. وقد يؤدي أيضًا إلى عدم المساواة في الدخل إذا حصل الأشخاص الضعفاء على وصول أفضل إلى الخدمات المالية الرسمية لفترة طويلة من الوقت مقارنة بغيرهم.

المطلب الثالث

الشمول المالي والخدمات المصرفية الرقمية

نتيجة انتشار التكنولوجيا المالية أصبح الحصول على التمويل الرقمي والخدمات الرقمية سهل جداً بحيث لم يعد هناك حاجة للتوجه إلى مقر البنك وتعبئة الأوراق واستيفاء المتطلبات لأن كل هذا أصبح يمكن القيام به من خلال التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالبنوك . وما تجدر الإشارة إليه هنا أن العلاقة بين الشمول المالي والخدمات الرقمية علاقة مزدوجة حيث يؤثر كل منهما ويتأثر بالآخر. فتوفير الخدمات الرقمية يمكن أن يؤدي بصورة كبيرة إلى تحقيق المزيد من الشمول المالي خاصة إذا كان مستخدمو الخدمات المالية الرقمية من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض قادرين على إقناع أسرهم وأصدقائهم في المجتمعات الفقيرة وفي القطاع غير الرسمي بفتح حساب مصرفي . حيث في الغالب لا يثق الأفراد في القطاع غير الرسمي وفي المجتمعات الفقيرة بالمصرفيين أو المسوقين بالبنوك الذين يأتون إلى منازلهم لإقناعهم باستخدام خدمات التمويل الرقمي ، بل من المرجح أن يثقوا بالتوصية التي يتلقونها من الأصدقاء وأفراد الأسرة الذين هم بالفعل مستخدمون لمنصات الخدمات الرقمية. وحينها

سيفتح هؤلاء الأفراد المستبعدين حسابًا مصرفيًا رسميًا للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية. وبالتالي فإن زيادة الخدمات الرقمية سيؤدي إلى زيادة الشمول المالي.

ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى زيادة استخدام الخدمات الرقمية ، لأن زيادة الشمول المالي ستزيد من وعي أصحاب الحسابات المصرفية بمنصات وتطبيقات الخدمات الرقمية و التي يمكنهم استخدامها. و يمكن أن تؤدي زيادة الشمول المالي إلى زيادة الخدمات الرقمية إذا كانت زيادة عدد الفقراء أو الأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين لديهم حساب توفير أو جاري في مؤسسة مصرفية رسمية يسهل على البنوك إبلاغ أو إقناع أصحاب الحسابات الجدد والحاليين بشأن منتجات التمويل الرقمي المتاحة والخدمات التي يمكنهم استخدامها لراحتهم. وبالتالي فإن ارتفاع معدل الشمول المالي سيؤدي إلى زيادة الخدمات الرقمية. ولذا يحقق التحول الرقمي في المجال المصرفي عدة مزايا منها[٢٨] :

- تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي وتوسيع للخدمات المالية لمعظم القطاعات.
- القدرة على توفير خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة وذات تكلفة منخفضة وفي ذات الوقت مربحة وأكثر أماناً وهو ما يسهم في تحويل العديد من التعاملات المعتمدة على النقد إلى معاملات مالية رقمية عبر منصات آمنة .
- يعزز التحول الرقمي الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، والتي يمكن أن تعزز إجمالي

[28] Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Borsa Istanbul Review , Vol. 18, Issue 4, December 2018, P. 330 .

الإنفاق وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي.

- يحقق الابتكار في الخدمات الرقمية آثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي. فمثلاً منذ ابتكار تقنية السويفت (SWIFT) – وهي الآلية المتبعة بين البنوك عالمياً لإجراء التحويلات المالية وهي بنية تحتية تكنولوجية قائمة على الشبكة ومجموعة من المعايير للاتصالات بين البنوك في جميع أنحاء العالم – حققت أرباحاً طائلة للبنوك جراء القيام بالخدمات المرتبطة بهذه التقنية.
- يحقق التحول الرقمي فوائد للسلطات النقدية والمالية لأن اعتماد التمويل الرقمي على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال المزيفة.
- ويحقق أيضا التحول الرقمي مزايا للعملاء كالتحكم في التمويل الشخصي ، و سرعة اتخاذ القرارات المالية ، والقدرة على إجراء المدفوعات بسرعة ودقة.
- يساعد الشمول المالي الرقمي البنوك على خفض التكاليف عن طريق الحد من طوابير الانتظار في القاعات المصرفية ، وتقليل الأعمال الورقية والوثائق اليدوية والحفاظ على عدد أقل من الفروع المصرفية.
- يعمل الشمول المالي الرقمي على تدعيم المنافسة في النظام المصرفي حيث ستعمل البنوك على تقديم خدمات عالية الجودة وبتكلفة منخفضة لجذب شرائح جديدة والمحافظة على العملاء الحاليين.
- يساعد الشمول المالي الرقمي على تقليل كمية النقد المادي المتداول وهو فعال في الحد من مستويات التضخم المرتفعة في البلدان النامية والفقيرة.
- يساعد الشمول المالي الرقمي في تحسين رفاهية الأفراد والشركات التي لديها منصة رقمية موثوقة يمكن من خلالها الوصول إلى الأموال في حساباتهم المصرفية لتنفيذ إجراءات التحويل المالي.

وتعد التكنولوجيا المالية هي الأداة الرئيسية للشمول المالي ودعم أهداف التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها من خلال خطة تدريجية لتطوير البنية التحتية لدعم التحول المالي الرقمي. حيث توفر تقنية التمويل الرقمي المستخدمة مزايا كبيرة تتمثل في تعزيز العمليات التشغيلية وتقليل التكاليف ذات الصلة. و تسمح منصات الاقتراض الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة بالوصول السريع إلى المنتجات المالية المريحة والمبتكرة والمتنوعة بأسعار تنافسية ومخفضة ، وبالتالي تقليل الاعتماد على البنوك. وقد أصبح مقدمو الخدمات المالية الآن قادرين على تخزين بيانات العملاء والحصول عليها بشكل أكثر كفاءة ودقة ، وإجراء المعاملات على الفور ، وإنشاء منتجات مالية مخصصة بسهولة ، والنجاح في مجموعات المقترضين على نطاق أوسع بفضل أنظمة الإقراض والدفع الرقمية. وهذا الأمر يدفع البنوك التقليدية إلى استخدام الأنظمة الرقمية بسبب المنافسة المتزايدة التي جلبتها العديد من شركات التكنولوجيا المالية الجديدة ومن ثم تدعيم المنافسة وزيادة نطاق الشمول المالي[٢٩].

وما تجدر الإشارة إليه أن التكنولوجيا قد ساهمت في وجود تطبيقات للذكاء الاصطناعي والتي يمكن استخدامها في المجال المصرفي وتعزيز الشمول المالي ومكافحة الفساد ويمكن أن تحقق العديد من المزايا ومنها[٣٠] :

[29] Karima Hassan Mohamed Soliman and others :"Impact of financial inclusion on sustainability of enterprises in Saudi" , International Journal of Electrical and Computer Engineering (IJECE) , Vol. 12, No. 3, June 2022, p.2895.

[30] Per Aarvik : "Artificial Intelligence – a promising anti-corruption tool in development settings?" , U4 anti-corruption resource center , Chr. Michelsen Institute (CMI) in Norway , U4 Report 2019.
Available at : https://beta.u4.no/publications/artificial-intelligence-a-promising-anti-corruption-tool-in-development-settings.pdf

• قدرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على العمل مع مجموعات البيانات الكبيرة جدًا تجعل من الممكن الكشف أو حتى التنبؤ بالفساد أو الاحتيال الذي كان من المستحيل اكتشافه.

• يمكن أن تحل الإجراءات المدعومة بالذكاء الاصطناعي محل العمليات التي كانت عرضة للفساد في السابق.

• الرقمنة شرط أساسي لنشر الذكاء الاصطناعي في جهود مكافحة الفساد.

• تعتبر بيانات مكالمات الهاتف المحمول أو بيانات الوسائط الاجتماعية في بعض الحالات مصادر بيانات محتملة لتطبيقات مكافحة الفساد.

• مخاوف الخصوصية ، وقضايا المراقبة ، وربما عمليات صنع القرار غير الشفافة هي تحديات أخلاقية تشارك في تطوير أنظمة يحركها الذكاء الاصطناعي.

وللأسف يوجد عدد قليل من الدول في أفريقيا لديها مستوى الرقمنة يمكنها من الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من هذه المزايا الكبيرة والمتعددة للخدمات الرقمية وأثرها الواضح على تعزيز الشمول المالي الرقمي إلا أنه في المقابل توجد عدة معوقات تحول دون إتمام هذا الأمر . وهذه المعوقات يمكن النظر إليها على أنها سلبيات في مجال الشمول المالي الرقمي ويمكن أن نوجزها على النحو التالي[٣١] :

أولاً : مقدمو الخدمات الرقمية هي شركات تسعى لتحقيق الربح ، وتستخدم التمويل الرقمي لتعظيم ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي . وبالتالي يمكن لمقدمي هذه الخدمات الرقمية من الشركات استخدام برامج

[31] Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Op.Cit , , P. 333 .

تسويقية قوية لإقناع العملاء ذوي الدخول المرتفعة والمتوسطة لاستخدام الخدمات الرقمية المتاحة ، بينما في المقابل لا تستخدم برامج تسويقية فعالة موجهة للفقراء أو ذوي الدخول المنخفضة . وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرًا لأن صافي العائد النقدي لمقدمي الخدمات الرقمية سيكون أعلى أعلى مع ذوي الدخل المرتفع و المتوسط مقارنة بالعملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء.

ثانيًا : إمكانية وجود فكرة التحيز الجغرافي : وذلك لأن موفري الخدمات الرقمية يمكنهم اختيار الانسحاب أو التوقف عن تقديم خدمات رقمية محددة إلى المناطق الريفية عالية المخاطر، وكذلك المناطق أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ على خدمات رقمية محددة ، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي.

ثالثًا : إمكانية وجود فكرة التحيز التعليمي في تقديم الخدمات الرقمية. فإذا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية ،تدفع القائمين على تقديم الخدمات الرقمية إلى اختيار التركيز بشكل أقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تمتلك الأساسيات للتعامل مع هذه الخدمات الرقمية . وبالتالي أصبح محو الأمية المالية لاستخدام وفهم التمويل الرقمي هام للغاية في هذه المناطق.

رابعاً : العملاء في العديد من الأسواق الناشئة والنامية ليسوا مستخدمين نشطين للقنوات والخدمات الرقمية بسبب عدم توافر الثقة من قبل المستهلكين في هذه القنوات والخدمات الرقمية . وبالتالي فإن عدم ثقة العملاء في قنوات التمويل الرقمية سيكون له تأثير سلبي على برامج الشمول المالي في البلدان الناشئة والنامية . وتزداد هذه المشكلة في البلدان التي تفتقر إلى وجود مؤسسات وأطر

قوية لحماية المستهلك. ولذافإن وجود قدر أكبر من البيانات المالية لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الوصول إلى التمويل للفقراء إذا كان الأفراد لا يثقون في القنوات الرقمية.

ونخلص من خلال ذلك الأمر إلى أنه لتحقيق فوائد الشمول المالي يجب أن تصميم المنتجات المالية وفقًا لاحتياجات الناس لتكون ذات صلة وتحدث فرقًا في حياتهم المالية. و أيضًا توعية المستهلك وحمايته لبناء الثقة في النظام المالي الرسمي وضمانها. ونضيف أيضاً ضرورة وجود بنية تحتية مالية مناسبة وبيئة تنظيمية مواتية للابتكار تضمن نظامًا ماليًا آمنًا ومستقرًا وموثوقًا بما في ذلك وجود نظم الاتصال الموثوق به لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء البلاد لضمان أن الخدمات المالية يمكن أن تصل إلى كافة المناطق وخاصة المناطق الفقيرة والمحرومة والتي تقع خارج مناطق التركز السكاني.

الشمول المالي الإجباري :

دفعت المزايا المتوقعة للشمول المالي والخدمات الرقمية العديد من الحكومات في دول العالم إلى محاولات لإجبار الأفراد والشركات وأصحاب الحسابات المصرفية على استخدام الخدمات المالية الرقمية بل وشرعت العديد منها في تنظيم هذا الأمر في قوانينها ولوائحها الداخلية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ومن الوسائل التي اتبعت في هذا الصدد : وضع قيود على عمليات السحب النقدي اليومية ، وفرض رسوم عالية على السحوبات التي تتجاوز مبلغًا معينًا ، عدم تسليم الرواتب نقدياً للموظفين بل لابد من فتح حساب مصرفي لإيداع الراتب فيه ، اعتماد منظومة الدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية وسداد المدفوعات وفرض رسوم مرتفعة على السداد النقدي ..... وهكذا . قد يؤدي إجبار الأفراد والشركات وأصحاب الحسابات المصرفية على الانتقال إلى الرقمية إلى تحسين رفاهية أصحاب الحسابات المصرفية ولكن لا

توجد رفاهية للأفراد الذين ليس لديهم حساب مصرفي رسمي أي السكان غير المتعاملين مع البنوك . الأمر الذي يبرر المخاوف من أن توفير الخدمات الرقمية لا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الشمول المالي ، بل يمكن أن يؤدي بدلاً من ذلك إلى زيادة شمول البيانات المالية حيث يتضمن إدراج البيانات المالية دمج المعلومات المالية الخاصة بالأفراد بحيث يمكن تتبع جميع المعاملات المالية للأفراد ، بينما يتضمن الشمول المالي زيادة عدد الأفراد – الفقراء والمهمشين– الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية[٣٢].

وإذا كان يمكن للقائمين على النظام المالي في الدولة استخدام سلطاتهم القانونية لفرض الشمول المالي على السكان ، فإن نتيجة هذا الإجراء هي أن السكان قد يسجلون في منصة تمويل رقمية ولكنهم لايستخدمونها لإجراء المعاملات الأساسية . فمثلاً معظم موظفي القطاع العام والحكومي في الدول النامية بعد تحويل رواتبهم إلى حسابات مصرفية يقوموا بسحب هذه الرواتب فور نزولها أو على دفعات ونادراً ما يتم استخدام البطاقات المصرفية لإجراء معاملات بها . وهذا يؤدي بعد ذلك إلى خلق مشكلة جديدة لمقدمي الخدمات الرقمية الذين يأملون في تحقيق أرباح من أحجام كبيرة من المعاملات المالية عبر منصات التكنولوجيا المالية الرقمية. علاوة على ذلك يمكن للأفراد والشركات الشك في وجود دوافع خفية وراء الشمول القسري لأنهم يعرفون أن الشمول يجب أن يكون طوعياً.

و بافتراض إمكانية فرض الشمول المالي على السكان والأفراد المتعاملين مع البنوك فما الحل بالنسبة للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك والذين ليس لديهم حسابات مصرفية رسمية وأولئك الذين هم خارج النظام المصرفي الرسمي؟ لا شك أن هذا الأمر يقتضي بذل المزيد من الجهد من قبل الحكومات لنشر التثقيف المالي ومحو الأمية

[32] Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Op.Cit , , P. 33٥ .

المالية ومحاولة إقناع الفئات المهمشة والفقراء بأهمية الشمول المالي وأنه لصالحهم وليس له غرض آخر. و قد يرفض بعض الأفراد الفقراء المشاركة في النظام المالي الرسمي لعدة أسباب منها : عدم الرغبة في التعامل مباشرة مع البنوك أو شركات الإنترنت ، أو بسبب قلة وعيهم بفوائد الخدمات المالية الرقمية ، أو لأنه ليس لديهم درجة ائتمانية جيدة للحصول على قرض أو تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفض من البنوك ومؤسسات الائتمان في القطاع المالي الرسمي أو لافتقارهم إلى التعليم حول كيفية استخدام منصات التمويل الرقمي وافتقارهم إلى التثقيف بشأن فوائد ومخاطر الخدمات الرقمية.

التحديات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المالية :

هناك العديد من التحديات والمخاطر التي تواجه شركات تقديم الخدمات التكنولوجية وهذه التحديات قد تؤثر على الصناعة المصرفية ذاتها ومدى قدرتها على جذب عملاء جدد وتوسيع دائرو الأعمال والأرباح . ويمكن أن نجمل هذه المخاطر والتحديات في النقاط التالية [٣٣]:

- غالبًا ما تجتذب هذه الشركات والتطبيقات العملاء ذوي المخاطر العالية ، أي العملاء الذين تعتبرهم البنوك التقليدية من ذوي الخطورة العالية في مجال التمويل والإئتمان. و تقييم مخاطر الائتمان لهؤلاء العملاء تجعلهم من غير المحتمل أن يحصلوا على قروض من البنوك التقليدية ، مما يجعل مزودي التكنولوجيا المالية هم المقرض البديل الذي يمكن للمقترضين المخاطرين اللجوء إليه. بمرور الوقت يمكن أن تهدد استقرار عملية الوساطة المالية إذا نشأت حالات تخلف ضخمة عن السداد قبل هذه الطائفة من العملاء.

[33] Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Op.Cit , , P. 33٨ .

- إذا كان مقدمو خدمات التكنولوجيا المالية يمكنهم المساعدة في تقليل تكلفة الوساطة المالية فإن التكلفة المتكبدة في تقديم الخدمة المالية لا تعد مجانية تماماً أو بعبارة أخرى لا يوحي هذا الأمر بأنه لا توجد تكلفة نظير هذه الخدمات . وذلك لأن موفري التكنولوجيا المالية سيتكبدون عادةً بعض التكاليف التي قد تشمل تكلفة اعتماد التكنولوجيا الجديدة ، وتكلفة تحسين التقنيات المالية الحالية ، وتكلفة الأمان عبر الإنترنت ، فضلاً عن التكاليف التنظيمية في الدولة التي تعمل فيها هذه الشركات . وبالتالي يمكن أن تؤثر هذه التكاليف على ربحية مزودي التكنولوجيا المالية.
- الشركات التي تعمل في مجال تقديم خدمات التكنولوجيا المالية لا يمكن معرفة مدى قدرتها على تحمل الصدمات وامتصاصها خاصة لو هناك أزمة إقتصادية . فمعظم هذه الشركات ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية ومن بعد عام ٢٠٠٨ ولذا لم تعمل من خلال دورة عمل كاملة لمعرفة ما إذا كان بإمكانها تحمل الصدمات المعاكسة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على تقديم خدماتها مثل الركود ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، والأزمات المالية ، وأزمة رأس المال ، وتجميد الائتمان ، والتخلف عن سداد القروض الضخمة وغير المتوقعة بسبب ارتفاع معدلات البطالة.
- هذه الشركات قد لا يكون لديها قاعدة إيرادات مستدامة لأنهم يقدمون خدماتهم عادةً مجانًا أو مقابل مبلغ ضئيل لجذب عملاء جدد والاحتفاظ بالمستخدمين الحاليين ؛ لذلك تعد قدرة الاستدامة لشركات التكنولوجيا المالية على المدى الطويل قضية مهمة بالنسبة لتقديم الخدمات الرقمية.
- معظم شركات خدمات التكنولوجيا المالية يعملون من خلال منصة عبر الإنترنت ، و تتطلب الوصول إلى الإنترنت لاستخدام الخدمات المالية . وقد أصبح هذا نموذج الأعمال السائد لمعظم مزودي التكنولوجيا المالية. ومع ذلك

فإن الاعتماد الدائم على الإنترنت من قبل مزودي التكنولوجيا المالية الحديثة لا يأخذ في الاعتبار أن الوصول إلى الإنترنت ليس عالميًا ، وأن هناك عوامل أخرى مثل الدخل والعمر والتعليم والسياسة والاختلافات الجغرافية يمكن أن تؤثر على قدرة الأفراد على الوصول إلى الإنترنت.

وتشير إحدى الدراسات الاقتصادية إلى أن الدول المتحولة اقتصادياً – أي التي انتقلت من الاقتصاد القائم على التخطيط إلى اقتصاد السوق وبعبارة أخرى المنتقلة من الاشتراكية إلى الرأسمالية – تعاني من وجود فجوة في توزيع الدخول وعدم مساواة وبالتالي فتبني هذه الدول للإصلاحات الاقتصادية ومنها الشمول المالي من شأنه الحد من التفاوت بين المناطق سواء الريفية والحضرية أو بين الجنسين الذكور والإناث من شأنه الحد من هذا التفاوت . وأن تحرير البنوك أي اتباعها إجراءات أقل قيوداً في توصيل الخدمات المالية وجذب شرائح جديدة من المستفيدين قد أدى بشكل ملحوظ إلى تقليل التفاوت في الدخل من خلال دفع دخول العمال من الطبقة الدنيا إلى أعلى[٣٤]. وإن كانت دراسات تطبيقية أخرى تمت على عدة دول – بعض هذه الدراسات شمل ١٦٠ دولة ودراسة أخرى شملت ١٤٨ دولة – من خلال جمع المعلومات المصرفية ، وأرقام حسابات المؤسسات المالية النقدية ، والانتشار المصرفي ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أيضًا ، بالإضافة إلى جمع بيانات عن الأسر خلصت إلى أن تأثير الشمول المالي على الحد من التفاوت في الدخل كان سلبيا[٣٥].

---

[34] Quoc Hoi Le , Hoang Lan Hoa and Ngoc Cuong Mai : "The impact of financial inclusion on income inequality in transition economies", Management Science Letters, Vol 9 ,2019, PP. 661–672.

[35] See :

- Patrick Honohan : "Cross-country variation in household access to financial services", Prepared for the Conference "Access to Finance" Washington DC, March 15-16, 2007 , PP. 2-38. https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.170.9339&rep=rep1&type=pdf

وفي رأينا أن الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة سببها الأساسي اختلاف المعايير التي يتم الاعتماد عليها لقياس أثر الشمول المالي فكل باحث يولي أهمية لمجموعة معايير دون أخرى ولذا فاستخدام معايير مختلفة سيؤدي حتماً إلى نتائج مختلفة . وأود أن أشير هنا إلى نقطة غاية في الأهمية وهي أن هذه الدراسات تمت على مجموعة غير متجانسة من الدول منها المتقدم ومنها النامي و لاشك أن ظروف وطبيعة وخصائص ومشكلات كل منها تختلف عن الأخرى وبالتالي ستكون النتائج مختلفة ، فضلاً عن أن الشمول المالي هو عملية لخدمة فئات اجتماعية معينة للوصول إلى النظام المالي الرسمي، وبالتالي فهو يركز ويؤكد على ضرورة وصول الخدمات المالية لجميع الفئات وخاصة الطبقات الفقيرة والمهمشة التي لا تستخدم عادة الخدمات المالية. و يمكن للفقراء من خلال الشمول المالي تلبية مطالبهم من خلال النظام الصرفي الرسمي وتحويل فقراء الريف المعتمدين على مقرضي الأموال إلى مجموعة تتعامل مع البنوك[٣٦] ، وخلق سبل عيش متنوعة ومتعددة وغرس ثقافة ادخار قوية بينهم من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات ومن ثم تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والنمو الأسرع والحد من الفقر على المستوى الوطني . وبالتالي فقياس أثر الشمول المالي لابد أن يتم من خلال دراسة هذه الفئات قبل الشمول المالي وبعده .

- Asli Demirgüç-Kunt and Leora Klapper : "Measuring Financial Inclusion: Explaining Variation in Use of Financial Services across and within Countries" , Brookings Papers on Economics Activity, Spring 2013 , PP. 279 -340. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/2013a_klapper.pdf

[36] Mandira Sarma : "Index of Financial Inclusion" , Working Paper No. 215, Indian council for research on international economic relations, June 2008 , PP.2-18.

المطلب الرابع

محددات وتحديات الشمول المالي

يمكن تقسيم محددات الشمول المالي إلى قسمين أحدهما مرتبط بجانب الطلب والآخر مرتبط بجانب العرض . تشمل عوامل جانب الطلب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل والتعليم والعمر والجنس . و تشمل عوامل جانب العرض المواقف الفردية والتصورات التي تؤثر على القرار لاستخدام الخدمات المالية . و يمكن أن تتأثر القرارات المالية بالمواقف والسمات السلوكية بصرف النظر عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية[٣٧] ، فمثلاً أولئك الذين يعانون من الفقر يتخذوا قرارهم بناءً على العواطف وأن العوامل العاطفية الصغيرة يمكن أن تعرقل القرارات المالية الحكيمة[٣٨].

---

[37] Sanderson Abel , Learnmore Mutandwa , Pierre Le Roux : "A Review of Determinants of Financial Inclusion" , Op.Cit, P. 3.

[38] See :

- Sendhil Mullainathan and Eldar Shafir : "Savings Policy and Decisionmaking in Low-Income Households" , The National Poverty Center's Policy Brief , November 2010. http://www.npc.umich.edu/publications/policy_briefs/brief24/policybrief24.pdf
- Margaret Sherraden and others : "Saving in Low-Income Households: Evidence from Interviews with Participants in the American Dream Demonstration", Center for Social Development , George Warren Brown School of Social Work , Washington University in St. Louis , January 2005. https://community-wealth.org/sites/clone.community-wealth.org/files/downloads/report-sherraden-et-al.pdf
- Chang-Keun Han and Michael Sherraden : "Attitudes and saving in individual development accounts: Latent class analysis", Journal of Family and Economic Issues, 30(3) , 2009, PP. 226-236.

وأيضاً تعد التطورات التكنولوجية من المحددات لها تأثير إيجابي على الوصول إلى الخدمات المالية لأنها تعزز وتدعم فكرة التوزيع الفعال للمنتجات والخدمات المالية حتى في المناطق النائية. تؤدي التحسينات في التكنولوجيا إلى تسهيل الوصول إلى المنتجات المالية لأنه يقلل من الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة[٣٩].

ويوجد ثلاثة مؤشرات تقليدية ومبسطة توضح كيفية قياس الشمول المالي داخل المجتمع وأيضاً تبين مدى مرونة الجهاز المالي داخل الدولة وقدرته على تلبية متطلبات أفراد المجتمع[٤٠] . ويمكن بيان هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(١)

مؤشرات قياس الشمول المالي

مؤشر العمق المالي	مؤشر الإتاحة المالية	مؤشر الاستخدام المالي
يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي يتم الاستناد إليها لقياس الشمول المالي والتنمية المالية بصفة عامة ، إذ أنه يوضح مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات و التوزيع الكفء للموارد المالية	يعتمد هذا المؤشر على مدى سهولة وصول العملاء للخدمات المالية المتاحة ومدى قدرة القطاع المصرفي أو القطاع المالي بشكل عام على جذب العملاء. و يعتمد هذا المعيار على عدد البنوك	يعتمد هذا المعيار على فكرة مدى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية والمصرفية المتاحة . ويتم ذلك من خلال معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان الممنوح للعملاء ونسبته إلى الناتج المحلي

[39] Richard Duncombe and Richard Boateng : ", Mobile phones and financial services in developing countries: A review of concepts, methods, issues, evidence and future research directions" , Third World Quarterly Journal ,Vol 30, Issue 7,2009,PP. 1237-1258.

[٤٠] د. أحمد سعيد البكل ، د. إيمان فاروق الحداد : "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ، ابريل ٢٠٢٢ ، ص ١٧٣ -١٧٩.

المتاحة وكذلك الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين . وأيضاً يقيس هذا المؤشر نسبة التعامل بالنقد وفكرة عرض النقود في المجتمع . ويتم قياس هذا الأمر من خلال هذا المؤشر عن طريق معرفة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي.	وفروعها ومدى نسبتها إلى إجمالي عدد السكان . ويضيف البعض لهذا المعيار المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقوم ببعض الخدمات ذات الطابع المصرفي مثل مكاتب البريد.	الإجمالي.

و تم وضع عدة مؤشرات من قبل المؤسسات الدولية لقياس درجة الشمول المالي ومدى تقدمه وترتكز هذه المؤشرات على الأبعاد التالية : الحصول على الخدمات المالية ، إستخدام هذه الخدمات ، ومدى جودتها. ويمكن توضيح هذه المعايير من خلال الجدول التالي[٤١] :

جدول رقم (٢)

فئات ومؤشرات الشمول المالي

الفئات	المؤشرات	قياس المؤشر
حسابات الإيداع للأفراد	النسبة المئوية من الأفراد الذين يحتفظون بحسابات بنكية	عدد المودعين لكل ١٠٠٠ شخص – عدد حسابات الإيداع لكل ١٠٠٠ شخص
حسابات الائتمان للأفراد	النسبة المئوية من الأفراد	عدد المقترضين لكل

[٤١] د. عادل عبدالعزيز السن : "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي" ، بحث متاح على موقع بنك المعرفة المصري على الرابط التالي :
https://jdl.journals.ekb.eg/article_١٦٩٦٠١_٤٤٧٠٤٠d٥١٤٥٩٩٤٣٢٥٣٧٣٩١٩b٠٢bf٨٥٥٣.pdf

	الذين يحصلون على قروض أو تسهيلات ائتمانية من المؤسسات الرسمية	١٠٠٠ شخص
حسابات الإيداع للشركات	النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات بنكية	عدد الحسابات للشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإجمالي عدد الشركات
حسابات الائتمان للشركات	النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من المؤسسات الرسمية	عدد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإجمالي عدد الشركات – عدد المتعثرين بالنسبة للإجمالي
عدد الفروع	نسبة انتشار الفروع في كافة المناطق وعددها	عدد الفروع لكل ١٠٠ ألف من السكان
عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي في كافة المناطق وعددها	عدد الأجهزة لكل ١٠٠ ألف من السكان
نقاط الخدمة والبيع	نسبة انتشار نقاط الخدمة والبيع في كافة المناطق وعددها	عدد نقاط البيع لكل ١٠٠ ألف من السكان
المعاملات المالية غير النقدية	- التحويلات المالية - الشيكات - بطاقات الخصم المباشر - البطاقات الإئتمانية	- النسبة المئوية للعملاء الذين يستقبلون حوالات - عدد الشيكات المستخدمة في

		التعاملات لكل ١٠٠ ألف عميل . - النسبة المئوية لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر لكل ١٠٠ ألف عميل
المعاملات من خلال الهاتف المحمول	نسبة انتشار إجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول سواء للأفراد أو الشركات	النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدموا خدمات الهاتف المحمول بالنسبة لإجمالي السكان.

تحديات ومعوقات الشمول المالي :

تواجه عملية الشمول المالي عدة تحديات وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات ، وارتفاع المخاطر ، وبيئة التعاقد غير المواتية ، مما يجعل من الصعب على المؤسسات المالية تحقيق الاستدامة والحفاظ عليها وخاصة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية أو بعبارة أخرى لبعض الفئات المهمشة . وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر التي لديها حصة أعلى من المقترضين الريفيين أقل قدرة على استغلال وفورات الحجم وتأثيرات الإنتاجية. وبالتالي

فإن تحديات الاستدامة تجعل من الصعب تحقيق تقدم في الشمول المالي في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية[٤٢].

وحاولت بعض الدراسات التوصل لمعرفة كيفية حدوث تضارب الأهداف بين الإدارة العليا وموظفي الإقراض في مؤسسات التمويل الأصغر باعتبار أن منح التمويل وخاصة للفئات المهمشة ووصولها لهذه الخدمة بيسر وسهولة يعد من أهم مستهدفات الشمول المالي. ووجدت الدراسة أن تضارب الهدف بين الإدارة العليا وموظفي الائتمان يحدث بسبب سيطرة المصلحة الذاتية التي تفرضها العمليات الداخلية والعوامل الخارجية. حيث تتميز العمليات الداخلية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف بصعوبة مراقبة سلوك مسؤولي الإقراض والتحقق منه بسبب عدم وجود أنظمة فحص وتوازن سليمة وعدم كفاءة الأنظمة الحالية وسياسات إدارة الموارد البشرية غير السليمة كالتوظيف والتدريب والتطوير والحوافز و هكذا .... وأيضاً ضعف في إنفاذ وتطبيق الإطار التنظيمي من قبل السلطات المالية ، وارتفاع تكلفة مراقبة مسؤولي القروض ، بالإضافة إلى تضارب في الهدف على المستوى الشخصي لموظفي الائتمان بسبب سوء السلوك الذي يتأثر بقضايا الرواتب والحوافز ، والخبرة ، وسوء إدارة النفقات ، ومستوى التعليم المنخفض ، والسمات الشخصية ، وعدم الولاء للموظف ، التحفيز من العميل ، عدم التوجيه الصحيح ، الإهمال ، والتعامل مع العميل غير المتعلم .... وهكذا[٤٣] . إن المشكلة التي أصبحت واضحة في الانهيارات المختلفة للتمويل الأصغر

---

[42] Tania Lopez and Adalbert Winkler : "The challenge of rural financial inclusion – evidence from microfinance" , Applied Economics Journal , Vol.50 , Issue 14 , 2018

[43] Karunaratne L.G.A.S and Madurapperuma M.A.Y.D : "Challenges for financial inclusion through microfinancing: the goal incongruence between top management and the loan officers", International Journal of Accounting and Business Finance , Vol.7.No.2 , December 2021, P.111.

في الدول التي تطور فيها التمويل الأصغر بسرعة أكبر هي ميل المنافسة بين مقدمي التمويل الأصغر لتوليد أنماط من الإقراض والاقتراض المتعدد ، وأصبحت الممارسات المعتادة في حال تعثر العملاء متمثلة في عدم شطب القروض المتعثرة ، وتأجيل التخلف عن السداد إلى أجل غير مسمى مع قروض بديلة بدلاً من ذلك ، بالإضافة إلى عدم الكفاءة العامة بين مؤسسات التمويل الأصغر في اتخاذ خيارات جيدة. ونتيجة لهذه الأشياء أصبحت أسعار الفائدة المرتفعة استراتيجية البقاء الوحيدة الممكنة لمعظم مؤسسات التمويل الأصغر وهو ما يؤثر سلباً على الشمول المالي[٤٤].

وفي حين أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أصبحت خيارًا مصرفيًا رئيسيًا ، فإن التحدي الرئيسي الذي لا يزال يتعين معالجته هو القدرة على تحمل تكاليف الهواتف المحمولة والتكلفة العالية للبيانات.وهنا برزت القدرة على تحمل التكاليف كعامل مانع في الشمول المالي على الرغم من الملاءمة الشديدة والموثوقية وسهولة الوصول التي توفرها الهواتف المحمولة في العملية المصرفية والتأثير الإيجابي في الشمول المالي خاصة إذا أضفنا مجموعة من الأمور التي تزيد من هذه المعوقات مثل عدم وجود وثائق هوية ، مستويات تعليم منخفضة ، قوانين عرفية تمييزية ، المعرفة المحدودة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، ثقافة الخدمات المصرفية[٤٥]. و لا تزال العديد من الفئات في العديد من الدول النامية – وخاصة النساء – غير قادرة على استخدام المنتجات المصرفية الرقمية لأنها تفتقر إلى المعرفة والقدرة على الوصول إلى هذه المنتجات والخدمات المالية بالإضافة إلى أن الحواجز

[44] Jayati Ghosh : "Microfinance and the challenge of financial inclusion for development" , op.cit , P.P 1206-1207.

[45] Gladys Siwela and Tavonga Njaya :" Opportunities and challenges for digital financial inclusion of females in the informal sector through mobile phone technology: evidence from Zimbabwe", International Journal of Economics, Commerce and Management , Vol. IX, Issue 3, March 2021, United Kingdom , P.P.60-71.

المجتمعية في البلدان النامية تجعل استخدام الإناث لأجهزة الهاتف المحمول أقل من الرجال ، كما أن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يعوقهن التكلفة وتغطية الشبكة ونقص المعرفة التكنولوجية للوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية[٤٦].

وبما أن الشمول المالي بطبيعته تدريجي فإن الأمر يتطلب نقلة نوعية تتجاوز حصر الشمول المالي في مجرد فتح الحسابات المصرفية وتسهيل التحويلات النقدية والإئتمانية إلى القدرة على تقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبي إحتياجات المستبعدين مالياً. ولاشك أن التوسع في هذه النظرة يقتضى وجود جهات تدعم هذا الأمر. وتعد بنوك القطاع العام هي أجدر المؤسسات التي يمكن أن تقود الجهود لتوسيع نطاق الشمول المالي ، حيث تتمتع بنوك القطاع العام بحضور أكبر بكثير في المناطق النائية، وتلعب دورًا أكبر بكثير في خطط التخفيف من حدة الفقر التي ترعاها الحكومات . ولذا فإن النجاح النهائي للشمول المالي سيعتمد على (أ) الإجراءات التي توسع نطاق القطاع المصرفي الرسمي ؛ (ب) التغلب على التفاوتات السائدة في المعلومات ؛ (ج) توسيع محو الأمية المالية من خلال برامج الدولة حيث لن تكون البنوك العامة ولا الخاصة قادرة على تحمل التكاليف ؛ (د) إنشاء مجموعة ملائمة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات المستبعدين مالياً[٤٧].

وتوجد في رأينا أيضاً عدة تحديات ومعوقات أخرى تواجه الشمول المالي منها ما يرتبط بالعادات والتقاليد والموروثات الثقافية لدى بعض الشعوب ومنها ما يرجع إلى المؤسسات المالية ذاتها. ويمكن أن نجمل هذه المعوقات في النقاط التالية :

---

[46] Alliance for Financial Inclusion : "AFI Annual Report: Making Financial Services More Accessible to the World's Unbanked" , 2018.

[47] S Ananth and T Sabri Oncu : "Challenges to Financial Inclusion In India: The Case of Andhra Pradesh" , Economic and Political Weekly , Vol. 48, No. 7 ,February 16, 2013, p.83.

- تفضيل معظم السكان وخاصة في الدول النامية التعامل النقدي مباشرة .
- انتشار ظاهرة الاقتصاد السري وعمليات غسل الأموال .
- ارتفاع تكلفة آداء بعض الخدمات المصرفية.
- انخفاض الجدوى الاقتصادية لفتح فروع جديدة للبنوك في المناطق النائية.

وبالتالي فإن مواجهة هذه التحديات من شأنه تعزيز الشمول المالي في الدول النامية.

المطلب الخامس

الجهات الدولية ذات الصلة بتعزيز الشمول المالي

توجد عدة جهات دولية تعنى بمسألة الشمول المالي ووضع المعايير التي تساعد على تحقيق أهدافه ، وأهم هذه الجهات هي[٤٨] : لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ، ولجنة أنظمة الدفع والتسوية (CPSS) ، ومجموعة العمل المالي (FATF) ، والرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI). وكان الهدف الأساسي من وضع معايير ودعم للشمول المالي هو الحد من المخاطر التي تترتب على الاستبعاد المالي – أي استبعاد فئات معينة من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية المتاحة– وهذه المخاطر يمكن إجمالها على النحو التالي :

١– ينطوي الاستبعاد المالي على مخاطر تهدد السلامة المالية والأمن الدولي مثل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يرتبط بها من مخاطر تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاستقرار المالي.

[48] " Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor Toward Proportionate Standards and Guidance " , A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion , October 2011 , PP. 1-5.

٢- الاستبعاد المالي يؤدي إلى زيادة المخاطر بينما ستؤدي عمليات زيادة الشمول المالي إلى تغيير طبيعة و مستوى المخاطر. هذه التغييرات ناتجة عن مجموعة متنوعة من العوامل ، بما في ذلك خصائص العملاء المستبعدين ماليًا ، مثل طبيعة المنتجات والخدمات ومقدمي الخدمات القادرين على الوصول إليها ، وخاصة الأساليب المبتكرة اللازمة لتحقيق زيادات كبيرة في الشمول المالي. وبالتالي فالفوائد المترتبة على الشمول المالي مثل النمو الاقتصادي والكفاءة وزيادة الرفاهية قادرة على الحد من هذه المخاطر المتغيرة وتخفف من مخاطر الاستبعاد المالي.

٣- وضع معايير وتوجيهات دولية للجهات الرقابية المصرفية فيما يتعلق بالشمول المالي لاشك أنه أمر هام للغاية ولكن في المقابل لابد أن يراعى عند وضع هذه المعايير والتوجيهات أن تكون مرنة في التطبيق بما يسمح للجهات الرقابية في الدول المختلفة بتطويع هذه المعايير حسب ظروفها و تأخذ بعين الاعتبار التحديات ومعوقات التنفيذ التي تظهر في أرض الواقع .

لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision) وهي المعنية بوضع المعايير والإرشادات التي يتم تطبيقها من قبل العديد من البلدان في التنظيم والإشراف على كل من البنوك والمؤسسات الأخرى التي تقبل الودائع. وقد أعدت اللجنة تقريراً في عام ٢٠١٠ بشأن " أنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال" وهي تعد نقطة انطلاق مفيدة لتحقيق الشمول المالي. وأيضاً توجد هناك حاجة لإرشادات حول أنواع مختلفة من المؤسسات غير المصرفية التي تقبل الودائع التي تخدم اليوم أعدادًا كبيرة من الأسر الفقيرة مثل مكاتب البريد وأيضاً قواعد للإشراف على ابتكارات الشمول المالي مثل الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية. وبالتالي توفر مراجعة خطط استمرارية العمل الجارية حاليًا فرصة

لفحص مدى ملاءمة خطط تواصل العمل فيما يتعلق بالشمول المالي و الروابط بين الشمول المالي والرقابة الاحترازية وحماية المستهلك.

لجنة أنظمة الدفع والتسوية(Committee on Payment and Settlement Systems) وقد انصب اهتمام هذه اللجنة تاريخياً على المدفوعات ذات القيمة الكبيرة وأنظمة الدفع المهمة من الناحية النظامية ، و في السنوات الأخيرة وسعت اللجنة نطاق عملها و مشاركتها في قضايا أنظمة الدفع بالتجزئة وأدوات الدفع الآمنة والفعالة. ويعد كل عمل من أعمال لجنة أنظمة الدفع والتسوية يرتبط ارتباطًا وثيقاً بهدف الشمول المالي حيث يؤدي تنفيذ معايير وإرشادات اللجنة ذات الصلة إلى استفادة نسبة أكبر من السكان من خدمات دفع أفضل جودة بتكلفة أقل مع إتاحة فرصة لمنصات وأدوات الدفع المبتكرة مثل النقود الإلكترونية التي توفر طرقًا جديدة للوصول إلى العملاء المستبعدين مالياً وخاصة في الأسواق الناشئة والدول النامية حيث تعيش غالبية الأشخاص المستبعدين مالياً.

مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force) وتعنى هذه المجموعة بوضع معايير للأنظمة الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. و يشكل الاستبعاد المالي تحديًا كبيرًا للمجموعة فيما يتعلق بتطبيق معايير النزاهة المالية. و نظرًا لأن الشمول المالي يجلب المزيد من العملاء والمعاملات من عالم النقد الذي لا يمكن تعقبه إلى عالم الخدمات المالية الرسمية الذي يمكن تتبعه فإنه يحمل علاقة تكاملية مع الهدف الأساسي لمجموعة العمل المالي المتمثل في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . و على الرغم من التكامل المحتمل للشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فإن المتطلبات الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب التي تهدف إلى تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي في بعض البلدان تعمل على إدامة أو زيادة الإقصاء المالي من خلال فرض تكاليف غير

ضرورية وعقبات تنظيمية لمقدمي الخدمات الذين يحاولون الوصول إلى العملاء المستبعدين مالياً و من خلال تحديد متطلبات تحديد العناية الواجبة للعملاء والتحقق منها والتي لا يستطيع العديد من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الوفاء بها. وبالتالي فاتباع طريقة متناسبة لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على النحو الذي تسمح به توصيات مجموعة العمل المالي يمكن أن يسمح للبلدان بإعفاء الخدمات المالية المقدمة على أسس محدودة للغاية من معظم هذه الضوابط والسماح بإجراءات مبسطة تجذب شرائح جديدة من المستبعدين مالياً .

الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع. (International Association of Deposit Insurers) وتعد هذه الرابطة منتدى للتعاون الدولي بين شركات تأمين الودائع والبنوك المركزية والمنظمات الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي والتأمين على الودائع. و يمكن أن يؤدي الوعي العام في الدول التي لديها أنظمة واضحة لتأمين الودائع دورًا مهمًا في ضمان إبلاغ المودعين ذوي الدخل المنخفض بالطرق الآمنة لتخزين أموالهم. كما يمكن للأنظمة الفعالة لتأمين الإيداع أن تزيد من ثقة الجمهور في المؤسسات التي تحتفظ بالودائع المؤمنة ، مما يحفز مشاركة أكبر من قبل الأسر الفقيرة المستبعدة مالياً في النظام المصرفي السائد. وقد تم تطوير المبادئ الأساسية للتأمين على الودائع والموافقة عليها في يونيو ٢٠٠٩ ومع ذلك فإن التحدي الأول الذي يواجه الأسواق الناشئة والدول النامية المهتمة بتوسيع تأمين الودائع ليشمل المؤسسات غير المصرفية التي تقبل الودائع هو إنشاء إشراف قوي ومستقل على تلك المؤسسات وهو شرط مسبق للإدراج في أنظمة تأمين الودائع الفعالة.

مبادئ مجموعة العشرين بخصوص الشمول المالي (G20)

أرست مجموعة العشرين عدة مبادئ لتعزيز الشمول المالي نحاول أن نستعرضها على النحو التالي [٤٩]:

– القيادة: ويقصد بهذا المبدأ أن تتبنى الحكومات مشروعات فعالة ومنها برامج للشمول المالي للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر.

– التنوع: ويقصد بهذا المبدأ أن يتم تبني النهج الذي يعزز المنافسة ويوفر حوافز قائمة على السوق لتقديم الوصول المالي المستدام واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات بأسعار معقولة (الادخار والائتمان والمدفوعات والتحويلات والتأمين) بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات.

– الابتكار: ويقصد بهذا المبدأ تعزيز الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع الوصول إلى النظام المالي واستخدامه ، بما في ذلك عن طريق معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية.

– الحماية: ويقصد بهذا المبدأ تشجيع اتباع نهج شامل لحماية المستهلك يعترف بأدوار الحكومة ومقدمي الخدمات والمستهلكين.

– التمكين: ويقصد بهذا المبدأ تنمية الثقافة المالية والقدرة المالية لدى الأفراد والمؤسسات ودعم البرامج الحكومية في هذا الصدد.

– التعاون: ويقصد بهذا المبدأ خلق بيئة مؤسسية ذات خطوط واضحة للمساءلة والتنسيق داخل الحكومة. وكذلك تشجيع الشراكات والاستشارات المباشرة عبر الحكومة وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين.

[49] " Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor Toward Proportionate Standards and Guidance " ,op.cit , P.51.

– المعرفة: ويقصد بهذا المبدأ الاستفادة من البيانات المتاحة لوضع سياسة قائمة على الأدلة وقياس التقدم.

– التناسب: ويقصد بهذا المبدأ بناء سياسة وإطار تنظيمي يتناسب مع المخاطر والفوائد التي تنطوي عليها مثل هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند إلى فهم الثغرات والمعوقات في التنظيم الحالي.

– الإطار: ويقصد بهذا المبدأ النظر في الإطار التنظيمي الذي يعكس المعايير الدولية والظروف الوطنية ودعم المشهد التنافسي وإعداد نظام مناسب ومرن وقائم على موازنة المخاطر.

ونخلص من خلال هذا المطلب إلى أن هناك عدة جهات دولية تعمل على دعم وتعزيز جهود الشمول المالي في دول العالم ، وأن المبادئ التي أقرتها مجموعة العشرين تعد من القواعد الهامة التي يمكن الاستئناس بها عند تصميم وتشغيل وتنفيذ برامج الشمول المالي في الدول النامية.

المبحث الثاني

الشمول المالي وتعزيز الاستقرار والنمو

يلعب الشمول المالي دوراً محورياً في دعم الاستقرار الاقتصادي وفكرة النمو الشامل التي بدأت معظم الاقتصاديات الاتجاه نحوها وذلك من خلال دعمه لفكرة الاستدامة المالية وتعزيزها والعمل على إيجاد حلول مصرفية مبتكرة للفئات المهمشة والتي يمكن أن تخرجها من دائرة الفقر والعوز . و لتناول هذا الموضوع نقسمه للمطالب التالية :

المطلب الأول : أهمية الشمول المالي بالنسبة للاستقرار الاقتصادي و قضايا التنمية.

المطلب الثاني : الشمول المالي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: الشمول المالي والاستدامة المالية.

المطلب الرابع : الشمول المالي والنمو الشامل .

المطلب الخامس : الشمول المالي في مصر.

المطلب الأول

أهمية الشمول المالي بالنسبة للاستقرار الاقتصادي و قضايا التنمية

أظهرت العديد من الدراسات المنافع المتعددة التي يمكن أن يحققها الشمول المالي وإنعكاس ذلك على الاستقرار والتنمية وخاصة الخدمات المالية الرقمية كتلك التي تقدم عبر الهاتف المحمول أو أدوات الدفع الإلكتروني وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية . و يمكن النظر إلى محو الأمية المالية كخطوة أولى وضرورية نحو تفعيل دور الشمول المالي على نحو صحيح ، حيث أن محو الأمية المالية تحفز جانب الطلب مما يجعل الناس على دراية بما يمكنهم وما ينبغي عليهم طلبه . وفي المقابل يعمل الشمول المالي من جانب العرض حيث يوفر في السوق المالية ما يطلبه الناس . وبالتالي رفع مستوى الثقافة المالية يدعم الاندماج الاجتماعي ويعزز رفاهية

المجتمع[٥٠]. و توفر مؤشرات الشمول المالي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي نظرة عامة لمدى شمولية النظام المالي . ولكن عند استخدام هذه المؤشرات بشكل فردي ومنفصل فإنها توفر فقط معلومات جزئية وبالتالي غير كاملة عن طبيعة شمولية النظام المالي و قد يؤدي استخدام المؤشرات الفردية أيضًا إلى تفسير مضلل لمدى الشمول المالي في الاقتصاد[٥١] . ويمكن إظهار أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية:

أولاً تحسين إمكانية إكتساب الدخل :

يمكن أن يساعد الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال مساعدة الناس على الاستثمار في المستقبل وإدارة عملية الاستهلاك للأسر ، وإدارة المخاطر المالية. والمشاهد في الواقع أن معظم الأفراد في جميع أنحاء العالم ومن جميع فئات الدخل يستخدموا مجموعة من الخدمات المالية المختلفة. ومع ذلك يعتمد العديد من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض على الخدمات المالية غير الرسمية . ولذا فالشمول المالي يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لإجراء المعاملات بشكل أكثر كفاءة وأمانًا ويساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر من خلال إتاحة الاستثمار في التعليم

[50] R Ramakrishnan : " Financial Literacy-The Demand Side of Financial Inclusion", 26th SKOCH Summit 2011 Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond 2 nd & 3rd June, Mumbai India , P.٥.

[51] Thai-Ha Le, Anh Tu Chuc , Farhad Taghizadeh-Hesary : "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia" , op.cit, P.312.

والأعمال ، و من خلال توفير طرق لإدارة صدمات الدخل مثل البطالة أو فقدان المُعيل ، ويمكن للشمول المالي أيضًا أن يقي الناس من الوقوع في براثن الفقر[٥٢].

فمن خلال التطبيقات التكنولوجية والخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول يمكن تحسين طرق اكتساب الدخل والتصرف فيه مما يسهم في الحد من الفقر. وقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في كينيا على أن اتاحة الخدمات المالية المالية للعديد من الأسر – وخاصة التي تعولها النساء– حققت مكاسب كبيرة لهذه الأسر حيث زادت مدخراتها بأكثر من ٢٠% ، وساعدت أكثر من ١٨٥ ألف إمرأة على إنشاء مشروعات وأنشطة تجارية مما ساهم في تقليص نسبة الفقر المقع بين هذه الأسر إلى نحو ٢٢%[٥٣]. فعندما يحصل الأفراد والأسر الفقيرة على الائتمان ، سيشعرون بالقدرة على بدء أعمالهم التجارية الخاصة وتغطية نفقاتهم الشخصية.

وفي إحدى الدراسات التطبيقية التي تمت في المكسيك حول انتشار فروع المصارف وسرعة افتتاحها داخل المدن توصلت إلى أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية تؤدي إلى زيادة الدخل للأفراد ذوي الدخل المنخفض من خلال السماح لأصحاب الأعمال غير الرسمية بالاحتفاظ بأعمالهم وخلق زيادة إجمالية في التوظيف[٥٤].

ومن خلال التجارب الواقعية نجد أن الجميع يدخر المال لتلبية الاحتياجات المستقبلية ولكن النهج المتبع في معظم الأحيان هو توفير فائض الأموال دون إعداد ميزانيات

---

[52] Asli Demirguc-Kunt Leora Klapper Dorothe Singer : “Financial Inclusion and Inclusive Growth- A Review of Recent Empirical Evidence” , Policy Research Working Paper, No. 8040, World Bank Group , April 2017 , P.2.

[٥٣] مجموعة البنك الدولي : "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧ – قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية " ، كتيب العرض العام ، المرجع السابق ، ص ١.

[54] Miriam Bruhn and Inessa Love :“The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico.” Journal of Finance, Vol 69 , Issue 3, June 2014, PP. 1347-1376.

الأسرة ، و دون إعطاء الأولوية للأهداف المالية الشخصية ، و دون تخصيص الاستثمارات بشكل صحيح في فئات الأصول المختلفة ودون فهم معدل العائد الحقيقي وهنا يأتي الدور الهام لفكرة التثقيف المالي والتي تعد جزء لا يتجزأ من الشمول المالي . و يتعلق التثقيف المالي في المقام الأول بالتمويل الشخصي ، والذي يمكّن الأفراد من اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الرفاهية العامة وتجنب الضيق في الأمور المالية. ومن ثم فإن تحسين المعرفة المالية للأسر ضروري بالنسبة لهم للمشاركة بشكل مستمر في الأسواق المالية. وبالتالي يلعب محو الأمية المالية دورًا حيويًا في التخصيص الفعال لمدخرات الأسرة وقدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم المالية[٥٥].

ثانياً المساعدة في إدارة المخاطر المالية :

يساعد الشمول المالي على قيام الأفراد بإدارة أصولهم المالية بكفاءة فضلاً عن تجنب الوقوع في مشكلات كانت يمكن أن تحدث إذا تم التعامل خارج القنوات المالية الرسمية . ولهذا الأمر أهميته سواء على المستوى الفردي أم على مستوى الدولة ككل . و تتضمن المخاطر المالية عدة مجالات مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل وارتفاع التكلفة وما إلى ذلك. وبالنسبة للأفراد المهمشين الذين يستهدفهم الشمول المالي هناك عدة أمور يجب مراعاتها ومنها[٥٦] :

أولاً : يعتمد نجاح تطوير الشمول المالي و إدارة المخاطر المالية في الغالب على التحسين المالي في المناطق الريفية. من خلال تقديم خدمات مالية ملائمة وتعليم الناس كيفية استخدام الخدمات الأساسية ، ولذا من المهم الاهتمام بزيادة برامج تحسين معرفة القراءة والكتابة لدى السكان في المناطق الريفية. هذه هي الخطوات الأولى

[55] R Ramakrishnan : " Financial Literacy-The Demand Side of Financial Inclusion", Op.Cit , P.٣.

[56] Quoc Hoi Le , Hoang Lan Hoa and Ngoc Cuong Mai : "The impact of financial inclusion on income inequality in transition economies", Op.Cit, P.670.

لمساعدتهم على أن يصبحوا مسؤولين بشكل فعال عن إدارتهم المالية. و يمكن النظر إلى محو الأمية المالية كخطوة أولى وضرورية نحو التخفيف من حدة الفقر والتنمية[٥٧].

ثانياً : من الأفضل التفكير في توسيع بعض الخدمات المصرفية بحيث يتم تقديم الخدمات الأساسية للفقراء مثل تحويل المدفوعات والمدخرات وغيرها مما يقلل أيضًا من تكلفة استخدام الخدمة.

ثالثًا : من الأفضل أن تقوم المؤسسات المالية بتقديم الخدمات المالية لهذه الفئات بدون تكاليف. هذا الأمر وإن كان سيحقق فائدة أقل للمؤسسات على المدى القصير لكنها ستشجع الاستخدام بين الفقراء. و على المدى الطويل كلما زاد انتشار الخدمة المالية زادت أرباح المؤسسات التي يمكن أن تكسبها.

وتكشف النتائج التي توصلت إليها إحدى الدراسات الاقتصادية أن ارتفاع ملكية الحسابات للشخص الواحد يرتبط بمخاطر مالية أكبر من خلال إمكانية ارتفاع القروض المتعثرة خاصة لأصحاب الحسابات الذين يأخذون قروضًا بضمانات أقل ، وعدم كفاءة التكلفة العالية في القطاع المالي لاسيما في الدول المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث من الممكن أن تخسر المؤسسات المالية دخل الرسوم عندما ينفذ أصحاب الحسابات معاملات أقل من المعتاد مما يشكل مصدر للمخاطر المالية. وإن كان استخدام منتجات التمويل الرقمي مع زيادة ملكية الحسابات الرسمية يحسن كفاءة القطاع المالي في الدول النامية ويقلل من مخاطر الإفلاس ويحسن كفاءة القطاع المالي في هذه الدول، فإن زيادة استخدام منتجات التمويل الرقمي مثل زيادة استخدام بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان وإن كانت تؤدي إلى تقليل المخاطر في

[57] R Ramakrishnan : " Financial Literacy-The Demand Side of Financial Inclusion", Op.Cit , P.2.

القطاع المالي لاسيما في الدول المتقدمة إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والدول النامية . وأضافت هذه الدراسة أنه يمكن أن يؤدي الشمول المالي المرتفع أيضًا إلى ظهور مخاطر أخرى مثل مشكلة المستخدم غير النشط ، وسوء استخدام الائتمان الذي يمكن أن يجعل الفقراء أسوأ حالًا مما كانوا عليه بدون الائتمان[٥٨].

و تعد البنوك التجارية وسيط مالي في الاقتصاد تؤدي الوظائف الأساسية لقبول الودائع وإقراض الأموال وتقديم خدمات التحويل. و تمثل البنوك التجارية أيضًا رابطًا حيويًا في نقل السياسات الاقتصادية للحكومة وخاصة السياسة النقدية لبقية الاقتصاد .

وتعد المعرفة المالية هي العامل المهم في هذا الصدد ، و يمكن تعريف المعرفة المالية بأنها القدرة على الإلمام وفهم منتجات الأسواق المالية ، وخاصة المكافآت والمخاطر من أجل اتخاذ قرارات حكيمة ، والقدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق باستخدام وإدارة الأموال. ولفهم كيفية تأثير الشمول المالي على إدارة المخاطر المالية يمكن أن نفرق بين حالتين [٥٩]:

---

[58] Peterson K Ozili : "Has financial inclusion made the financial sector riskier?", MPRA Paper No. 105529, posted 31 Jan 2021 , PP.1-18 , Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/105529/

[59] See :

- Salome Musau , Stephen Muathe and Lucy Mwangi : "Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya", International Journal of Financial Research , Vol. 9, No. 1, 2018 , P. 203.
- R Ramakrishnan : " Financial Literacy-The Demand Side of Financial Inclusion", 26th SKOCH Summit 2011 Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond 2 nd & 3rd June, Mumbai India , Op.Cit , P.4.
- Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Borsa Istanbul Review , Vol. 18, Issue 4, December 2018, PP. 333-336.

الحالة الأولى : وفيها يسمح الشمول المالي للأفراد والأسر الفقيرة بالحصول على الخدمات المالية لتحسين رفاهيتهم مثل القروض والتأمين والمنتجات الاستثمارية .... وهكذا . وبما أن البنوك التجارية تعد هي القناة المهيمنة للوساطة المالية و تمثل الودائع المصرفية أهم عنصر في المعروض النقدي الذي يستخدمه الجمهور وترتبط التغيرات في نمو النقود ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد ، فإنه لكي تؤدي البنوك التجارية دور الوساطة بكفاءة في توفير السيولة لا بد أن تتمتع بالاستقرار . و يمكن للأفراد والأسر الفقيرة اتخاذ قرارات مالية جيدة تعمل على تحسين الرفاهية مثل الحصول على قرض يمكن سداده بشكل مريح والاستخدام الفعال للائتمان المتاح الذي يقلل حالات التخلف عن سداد القروض وبالتالي تقليل القروض المتعثرة والمخاطر المالية في الميزانية العمومية للمؤسسات المالية ومن ثم تحقيق الاستقرار. وفي المقابل يمكن لبعض الأفراد والأسر الفقيرة اتخاذ قرارات مالية مدمرة للرفاهية بدلاً من تحسين الرفاهية مثل سوء الاستخدام للإئتمان المتاح الذي يؤدي إلى المديونية الزائدة والتخلف عن سداد القروض وبالتالي زيادة القروض المتعثرة والمخاطر المالية ومن ثم التأثير سلباً على استقرار النظام المصرفي.

الحالة الثانية : يمكن للشمول المالي نقل المخاطر المالية إلى القطاع المالي الرسمي عندما ينخفض الطلب على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات . و قد يكون انخفاض الطلب راجعاً لعدة عوامل منها نقص الوعي بالخدمات المالية المتاحة ، والافتقار العام للاهتمام بالخدمات المالية الرسمية ، و تعقيد الإجراءات مثل التوثيق الزائد والأوراق المطلوبة لفتح حساب رسمي ، والأمية المالية ، ومستويات الفقر.

ولذا فإن المخاطر المالية العالية تؤثر سلبًا على أداء المؤسسات المالية التي يمكن أن تتخذ إجراءات لمواجهة تلك المخاطر مثل خفض عرض الائتمان و رفع تكلفة التشغيل وتقديم الخدمات ويمكن أن تؤثر هذه التكلفة ومثل تلك الإجراءات على العملاء.

ثالثاً : تراكم المدخرات وزيادة الرفاهية :

يدخر الناس عادة تحسباً للنفقات المستقبلية مثل عمليات الشراء والاستثمار في التعليم أو الأعمال التجارية أو مواجهة نفقات الشيخوخة وحالات الطوارئ المحتملة ... وهكذا . وفي إحدى الدراسات الحديثة نسبياً – عام ٢٠١٤– أفاد معظم من قاموا بالإدخار بأنهم احتفظوا بمدخراتهم في أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية الرسمية . و في الاقتصادات النامية يتمثل البديل الشائع للادخار في مؤسسة مالية في الادخار بشكل شبه رسمي عن طريق تجمعات غير رسمية أو شخص من خارج الأسرة. و أحد الأشكال الشائعة لهذه التجمعات عن طريق تجميع الودائع الأسبوعية أو الشهرية لأعضائها وصرف المبلغ الكامل لعضو مختلف كل أسبوع أو كل شهر بالترتيب . وفي الغالب يفضل الأفراد في الدول النامية وخاصة غير المتوفر لهم خدمات مصرفية الاحتفاظ بهذه المدخرات داخل المنازل أو في أشكال أخرى غير نقدية مثل المجوهرات أو الماشية أو العقارات. وبالتالي فإن ادخار الأموال في أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية الرسمية له العديد من الفوائد المحتملة وأهمها الأمان من السرقة. وأيضاً يمكن أن يحد من الإنفاق غير المدروس وبالتالي يشجع على إدارة نقدية أفضل. و يمكن لخيار الادخار باستخدام حساب أن يعزز أيضًا التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق توفير السرية والتحكم بشكل أكبر في مدخراتهم من خلال زيادة صعوبة وصول العائلة والأصدقاء إلى هذه الأموال[٦٠].

و يعد الشمول المالي مدخل أساسي لتكوين المدخرات وتراكم الثروات . فعادة الأفراد الموهوبون الذين يتمتعون بمستوى معين من الثروة يختارون أن يصبحوا رواد أعمال، والأفراد غير الموهوبين أو أولئك الموهوبين ولكن مقيدين بالثروة ، غير قادرين على

[60] Asli Demirguc-Kunt Leora Klapper Dorothe Singer : "Financial Inclusion and Inclusive Growth- A Review of Recent Empirical Evidence" , op.cit , P.١١.

بدء عمل تجاري مربح ، ويختارون بدلاً من ذلك أن يصبحوا من أصحاب الأجور وبالتالي تحدد الخيارات المهنية كيف يمكن للأفراد الادخار وأيضًا المخاطر التي يمكنهم تحملها ، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة المدى على النمو وتوزيع الدخل . وفي هذه الحالة يعد الشمول المالي الملاذ الآمن لهؤلاء الموهوبين للحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الإئتمانية التي تمكنهم من بدء إنشاء وممارسة الأعمال ومن ثم تكوين المدخرات. و يؤثر الشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة في توزيع الدخول من خلال أنه يسمح بتخصيص أكثر كفاءة للأموال بين رواد الأعمال وبالتالي زيادة الناتج الإجمالي– حيث يتم توجيه الأموال إلى رواد الأعمال الموهوبين مما يزيد من إنتاجهم –. وأيضاً تعمل العقود التمويلية الأكثر كفاءة على الحد من الهدر الناتج عن الاحتكاكات المالية – مثل المشاركة في الائتمان وتكاليف المراقبة– مما يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي. إذا تم تحقيق ناتج أعلى من خلال إعادة تخصيص الأموال لرواد الأعمال الموهوبين ، الذين يتلقون بالفعل دخلاً أعلى من الآخرين ، يمكن أن يرتفع التفاوت في الدخل. ومع ذلك فإن الشمول المالي من خلال انخفاض تكاليف المشاركة في الائتمان يمكن أن يؤدي أيضًا إلى جذب عملاء غير موهوبين نسبيًا ، مما يؤدي إلى انخفاض في عدم المساواة في الدخل. وهذا يؤكد المفاضلة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة[٦١]. وأيضاً يؤدي تحسين الوساطة المالية إلى زيادة الدخول وزيادة الإنتاجية والاستثمار وهو بدوره ما يؤدي أيضًا إلى زيادة الطلب من قبل رواد الأعمال على العمال مما يؤدي إلى زيادة الأجور[٦٢].

---

[61] Era Dabla-Norris, Yan Ji, Robert Townsend, and D. Filiz Unsal : "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" , IMF Working Paper , WP/15/22 , January 2015 , PP.٥-6.

[62] Xavier Gine Robert M. Townsend :" Evaluation of Financial Liberalization : A General Equilibrium Model with Constrained Occupation

و على الرغم من أن الشمول المالي يعد مدخلاً وسبباً لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة في الدخول ، إلا أن هناك عددًا محدودًا من الأعمال التجريبية المتعلقة بهذا الموضوع. وأيضاً الدراسات البحثية المرتبطة بالشمول المالي تفتقر إلى المعلومات الشاملة بسبب البيانات التي لا توضح كيفية وصول الناس في جميع أنحاء العالم إلى الخدمات المالية واستخدامها. وقد كان قياس التمويل الشامل يعتمد بشكل أساسي على مؤشرات الكثافة مثل عدد المقترضين والمدخرين وأجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك لكل فرد. و مع إصدار قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي الصادرة من البنك الدولي أمكن حل جزء كبير من هذه المشكلة[٦٣]. ويعد توافر البيانات أحد أهم أسباب عدم فهم العلاقة بين الشمول المالي ونمو الاقتصاد الكلي ، حيث يتطلب إنشاء مثل هذه العلاقة سلسلة زمنية طويلة بما فيه الكفاية بشأن تدابير الشمول المالي. و غالبًا ما يتطلب تحليل العوامل التي تشكل نمو الاقتصاد الكلي عقودًا من البيانات. و حتى وقت قريب جدًا لم تكن البيانات المتعلقة بالشمول المالي على المستوى العالمي القابل للمقارنة متاحة مما يحد من القدرة على تقييم تأثيره. و كانت البيانات المتعلقة بالشمول المالي التي جمعتها المؤسسات المالية متاحة للاقتصادات المختارة اعتبارًا من عام ٢٠٠٤ كجزء من بيانات متاحة من قبل صندوق النقد الدولي و لم تكن هناك بيانات عالمية قابلة للمقارنة عن جانب الطلب حول الشمول المالي. وقد أطلق البنك الدولي أول قاعدة بيانات Global Findex في عام ٢٠١١ . ونضيف هنا سبب آخر لعدم وضوح الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي هو أن السياسات الوطنية التي تهدف

Choice" . Policy Research Working Paper;No. 3014. World Bank, Washington, DC , 2003 , PP2-28 . Availabe At : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/18263/multi0page.pdf?sequence=1&isAllowed=y Last visit on 17-9-2022.

[63] Khanh Lan Chu and Viet Hung Chu : "Effect of financial inclusion on income inequality: evidence from cross-country analysis", Op.Cit , P.1.

إلى زيادة الشمول المالي في معظمها حديثة جدًا وأن تقييم تأثيرها على النمو سيستغرق وقتًا طويلاً حتى تظهر هذه التأثيرات[٦٤].

فضلاً عن أن اتجاهات الشمول المالي على المستوى العالمي لم تكن على وتيرة واحدة ، و لا تتوافق مبالغ الائتمان الكبيرة دائمًا مع الاستخدام الواسع للخدمات المالية ، حيث غالبًا ما يتركز الائتمان بين أكبر الشركات ، و الشركات في الدول النامية لا تزال تواجه حواجز في الوصول إلى الخدمات المالية ،حيث تستخدم نحو ٥١ % من الشركات في الاقتصادات المتقدمة قروضاً بنكية وتسهيلات إئتمانية مقابل ٣٤ % من كبرى الشركات في الاقتصادات النامية[٦٥].

ونخلص من خلال العرض السابق إلى أن الشمول المالي له أهميه كبرى بالنسبة للاستقرار الاقتصادي والنمو وكذلك قضايا التنمية الاقتصادية ولكن ما يعوق هذا الأمر أن إجراء الدراسات التي توضح العلاقة بين هذه المتغيرات تقتضي مرور فترة زمنية كافية يمكن من خلالها استنتاج الروابط بصورة أكثر وضوحاً ، وهو ما يصعب حدوثه نظراً لحداثة ظاهرة الشمول المالي وتعدد جوانبها .

المطلب الثاني

الشمول المالي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعد التقلبات في النظام المالي العالمي مصدر قلق دائم لصانعي السياسات المالية والاقتصادية سواء في الدول أو المؤسسات الدولية ذات الصلة . ونتيجة لذلك فإن

---

[64] Asli Demirguc-Kunt Leora Klapper Dorothe Singer : "Financial Inclusion and Inclusive Growth- A Review of Recent Empirical Evidence" , op.cit , P.4.

[65] Era Dabla-Norris, Yan Ji, Robert Townsend, and D. Filiz Unsal : "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" , IMF Working Paper , WP/15/22 , January 2015 , P.4.

العديد من الدول تعطي الأولوية للاستقرار المالي على النمو المالي بحيث قد يكون النمو غير مستدام لفترات طويلة إذا كان هناك عدم استقرار . و لتحقيق الاستقرار المالي تعمل العديد من الدول على تعزيز التنظيم المالي. حيث أن النظام المالي يمكن أن يصبح غير مستقر مما يؤدي إلى حدوث أزمة تدمر الاقتصاد الحقيقي إذا لم يتم توفير تنظيم سليم ومناسب وفعال. و بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، وضع صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم –بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء– أجندة استقرار البنوك كأولوية . ومع ذلك في حين أن صانعي السياسات قلقون أكثر بشأن الأزمة المصرفية المنهجية فإن هشاشة البنوك الفردية يمكن أن تكون مقلقة أيضًا لأن العديد من الأزمات المصرفية المنهجية تبدأ كأزمة في البنوك الفردية . وقد أصبح بناء وظائف منفصلة للسياسة النقدية الاحترازية الكلية أحد العناصر الرئيسية لإصلاحات واسعة النطاق لتحقيق هذا الهدف. وأصبحت السلطة المسؤولة عن السياسة الاحترازية الكلية – وهي في الغالب البنوك المركزية– مكلفة بمهمة المراقبة وتحديد وتخفيف المخاطر النظامية فور ظهورها[٦٦].

ويكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار متى كان قادرًا على تسهيل –بدلاً من إعاقة– أداء الاقتصاد ، وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليًا أو نتيجة لأحداث معاكسة وغير متوقعة. وبعبارة أكثر وضوحاً لابد أن يكون النظام المالي على قدر من المرونة في مواجهة الصدمات والقدرة المستمرة على الأداء الفعال للوظيفة الأساسية المتمثلة في التوسط في الإدخار والاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد الحقيقي. وذلك

[66] Peter Praet: "The changing role of central banks in financial stability policies" , 14th Annual Internal Banking Conference, organised by the Federal Reserve Bank of Chicago and the European Central Bank, Chicago, 10 November 2011. Available at : https://www.bis.org/review/r111111b.pdf Last visit on 22-9-2022.

لأن عدم قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات يمكن أن يؤدي إلى دوامة هبوط في الاقتصاد مما يؤدي إلى أزمة مالية عامة وتعطيل واسع لآلية الوساطة المالية[٦٧].

وقد أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى حدوث تأثير كبير على النظام المالي في كل دول العالم. وتحول استقرار النظام المالي إلى مسألة مركزية في السنوات الأخيرة. و يلعب استقرار النظام المالي دورًا مهمًا في الاقتصاد حيث يعمل النظام المالي على تخصيص الأموال من الأطراف التي لديها فائض إلى الأطراف التي تعاني العجز . و عندما يكون النظام المالي غير مستقر ولا يعمل بكفاءة ، فإن تخصيص الأموال لا يسير على ما يرام بحيث يعيق النمو الاقتصادي المستدام[٦٨]. و ينعكس استقرار النظام المالي في صورة نظام مالي قوي ومقاوم للاضطرابات الاقتصادية المختلفة بحيث يظل قادرًا على أداء وظيفة الوساطة وتنفيذ المدفوعات وتوزيع المخاطر بشكل صحيح و يمكنه التعامل مع الصدمات وتقليل الحواجز في عملية الوساطة المالية . ووفقاً للبنك المركزي الأوروبي هناك ثلاثة شروط خاصة مرتبطة بالاستقرار المالي وهي [٦٩]:

١. أن يكون النظام المالي قادراً على تحويل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلى المستثمرين.

---

[67] Peter J. Morgan Victor Pontines : "Financial Stability and Financial Inclusion" , ADBI Working Paper Series , No. 488 , July 2014 , Asian Development Bank Institute , PP. 3-4.

[68] Nera Marinda Machda : "Financial Inclusion, Financial Stability and Sustainability in the Banking Sector: The Case of Indonesia " , International Journal of Economics and Businees Administration Volume VIII, Issue 1, 2020 , P.194.

[69] European Central Bank: "Financial stability review", June 2012. Available at : https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/fsr/financialstabilityreview201206en.pdf Last visit on 24-9-2022.

٢. تقييم المخاطر المالية بدقة معقولة و القدرة على إدارتها بشكل جيد نسبيًا.

٣. أن يكون النظام المالي في وضع يسمح له بامتصاص الصدمات والمفاجآت المالية والحقيقية.

وبالنسبة للشمول المالي ومدى تأثيره أو تأثره بفكرة الاستقرار في النظام المالي فإن معظم الدول – وخاصة النامية ومنخفضة الدخل – يوجد جزء كبير من سكانها والشركات لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية نتيجة عدة عوامل أو أسباب منها شبكات الفروع المحدودة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ؛ محدودية توافر ماكينات الصرف الآلي ؛ التكاليف المرتفعة نسبيًا لخدمة الودائع والقروض الصغيرة ؛ وجود قيود على تحديد الهوية الشخصية ومنح الإئتمان لبعض الفئات ؛ والقيود المفروضة على الأصول القابلة للتخصيص والمعلومات الائتمانية ..... وهكذا .... والشمول المالي له دور مهم وإيجابي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي من خلال تقليل نسب القروض المتعثرة والأزمات المالية التي يمكن أن يمر بها الأفراد والمؤسسات ، فضلاً عن أن إتاحة برامج تمويلية مناسبة للشركات الناشئة والصغيرة من شأنه تدعيم مركزها في السوق وتجنب تعرضها للأزمات وهو ما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام المالي وذلك على النحو التالي[٧٠]:

أولاً : يؤدي التنويع الأكبر في أصول البنوك نتيجة زيادة الإقراض للشركات الصغيرة إلى تقليل المخاطر الإجمالية لمحفظة قروض البنك. وهذا من شأنه أن يقلل من الحجم النسبي لأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية ويقلل من تقلبها. و هذا من شأنه أن يقلل من مخاطر عدم السداد.

[70] Peter J. Morgan Victor Pontines : "Financial Stability and Financial Inclusion" , op.cit , P.6.

ثانياً : زيادة عدد صغار المدخرين من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع ، مما يقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي ، والذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلباً أثناء الأزمات. وبالتالي تفادي مخاطر التقلبات الدورية.

ثالثًا : يمكن أن يساهم المزيد من الشمول المالي أيضًا في نقل السياسة النقدية بشكل أفضل ، كما يساهم في زيادة الاستقرار المالي. وعادة فإن الفئات ذات الدخل المنخفض محصنة نسبيًا من الدورات الاقتصادية لذا فإن إدراجها في القطاع المالي سيؤدي إلى زيادة استقرار قواعد الودائع والقروض.

وقد ذهبت إحدى الدراسات الاقتصادية المعاصرة – والتي أجراها صندوق النقد الدولي– إلى أن تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز فعالية السياسة النقدية والمالية وأيضاً تحقيق الاستقرار المالي . وأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز يمكن أن يسهم الشمول المالي في رفع معدل النمو الاقتصادي بها بنسبة ١% وتوفير نحو ١٦ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٥[٧١].

ونخلص من خلال العرض السابق إلى أن الشمول المالي لديه القدرة على زيادة استقرار النظام المالي. وكلما زاد وصول الفقراء إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية تحسنت قدرة الأسر على إدارة مواردها المحدودة وإيجاد مصادر أخرى تساعدها في ذلك. و يمكن للشمول المالي أن يزيد المرونة الاقتصادية من خلال تقليل الفقر وتسريع النمو. وبالتالي يمكن القول أنه كلما زاد الشمول المالي زادت فرصة تحسين استقرار النظام المالي.

[٧١] "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى " ، مجموعة خبراء صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، رقم ١٩-٠٢ ، ٢٠١٩.

المطلب الثالث

الشمول المالي والاستدامة المالية

يعد موضوع الاستدامة المالية من الموضوعات التي تشغل كافة المؤسسات التي تعمل في مجال تقديم الخدمات والمنتجات للآخرين والتي تعني قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات بكفاءة واستمرارية . ولا يوجد تعريف موحد مستقر عليه للاستدامة المالية إذ يذهب البعض إلى القول بأن الاستدامة المالية تعني قدرة المؤسسة أو المنظمة على الاستمرار في تنفيذ مهمتها بمرور الوقت وتلبية احتياجات العملاء وخاصة المستفيدين والداعمين. ووفقًا لهذا التعريف يجب اعتبار الاستدامة عملية مستمرة يتكون من هيكل متعدد الأبعاد يتضمن عناصر مثل الاستدامة السياسية والاجتماعية والتشغيلية .. وهكذا . بينما ينظر البعض الآخر إلى الاستدامة المالية على أنها الاستخدام الفعال للموارد وتوليد الثروة للمساهمة بشكل إيجابي في الاقتصاد والمجتمع والبيئة[٧٢] . وتذهب تعريفات أخرى إلى أن الاستدامة المالية تعني القدرة على توليد القيمة والثروة وتوفير الاستمرارية للعمليات على المدى الطويل باستخدام مزيج من الاستثمارات ومصادر التمويل. ووفقاً لذلك التعريف يغطي نطاق الاستدامة المالية العديد من المتغيرات المالية التي تشكل إطار العلاقة الذي يربط بين القيمة واستمرارية الأعمال[٧٣].

---

[72] Elvin Shava : : Financial sustainability of NGOs in rural development programmes", Development in Practice Journal, Published online: 22 Dec 2020, P.2. Available at : https://doi.org/10.1080/09614524.2020.1853059 Last visit on 25-9-2022.

[73] Serhiy Zabolotnyy and Mirosław Wasilewski : "The Concept of Financial Sustainability Measurement: A Case of Food Companies from Northern Europe" , *Sustainability* journal , Vol 11 ,No .18 , September 2019 , P.2. Available at : https://doi.org/10.3390/su11185139 Last visit on 25-9-2022.

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن محاولات إدخال مفهوم الاستدامة في العلوم المالية ظهرت مؤخرًا نتيجة الاضطراب المالي الذي تعرضت له المؤسسات خلال الأزمة المالية الأخيرة والتي حدثت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين . وكان نتيجة لذلك الأمر تراجع النظريات المالية السائدة وبدأ يحل محلها تطبيقات بديلة لمبادئ الإدارة المالية للمؤسسات والشركات[٧٤] . وبالتالي فمفهوم الاستدامة المالية يوازن بين الفوائد والمخاطر في صنع القرار المالي وذلك لأن السياسات غير الملائمة لإدارة المخاطر وتعظيم القيمة لا يمكن أن تحمي من حدوث الأزمات والخسائر.

و يؤدي تزايد الشمول المالي إلى تسهيل وصول الأسر إلى منتجات الادخار والاقتراض وتسهيل وتنظيم عملية الاستهلاك مما يجعل الحفاظ على استقرار الأسعار مهمة أسهل بالنسبة للبنك المركزي لأن تقلبات الإنتاج لم تعد مشكلة رئيسية. وأيضاً زيادة الشمول المالي تعني ارتفاع نسبة النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى احتمالية ارتفاع أهمية أسعار الفائدة في التحول النقدي وهو ما يؤدي إلى تحسين فعالية السياسة النقدية ، مما يعني ضمناً المزيد من الاستدامة المالية.

ولكن وعلى الجانب الآخر من هذه النظرة التفاؤلية فإن تزايد الشمول المالي يعني زيادة عدد المعاملات المالية التي يغطيها نفس الوسطاء الحاليين ، و يمكن أن تؤدي هذه الكثافة العالية للمشاركة في الأسواق المالية إلى زيادة التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية ومخاطر التعثر في السداد من قبل بعض العملاء و ازدياد حدوث المخاطر الاجتماعية والأخلاقية مثل الاستهلاك الترفي وعدم الحصافة في استخدام

[74] Thomas Lagoarde-Segot : "Diversifying finance research: From financialization to sustainability", International Review of Financial Analysis , Vol.39, May 2015, P.P1-6

الأموال أو إساءة استخدام التسهيلات الإئتمانية .... وهكذا...، وهو ما قد يعرض الاستقرار المالي للخطر . وبالتالي سيكون من الأفضل وجود عدد أكبر من الوسطاء الماليين إذا كان مصحوبًا بحوكمة مناسبة وبنية مناسبة للتنظيم والإشراف المالي ،وذلك لأن زيادة عدد المؤسسات المحلية مثل التعاونيات أو البنوك الريفية تمثل مخاطر أعلى في الأسواق المالية مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية وحالات الركود [٧٥].

وقد خلصت إحدى الدراسات التطبيقية التي تمت خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٦) وشملت اقتصاديات نحو ٣١ دولة آسيوية إلى أن زيادة الشمول المالي قد يكون لها أثر جانبي يتمثل في تقليل الكفاءة المالية ، ويرجع ذلك إلى زيادة التوسع في إنشاء المؤسسات المصرفية وفروعها بسبب المشاركة المكثفة في النظام المالي من قبل العملاء ذوي الدخل المنخفض مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم دقة البيانات المتعلقة بالتاريخ الإئتماني لكل عميل وما قد يترتب عليه من مشاكل مالية لاحقة .بينما يؤثر الشمول المالي بشكل كبير وإيجابي على الاستدامة المالية[٧٦].

[75] Thai-Ha Le, Anh Tu Chuc , Farhad Taghizadeh-Hesary : "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia" , op.cit, P.312.

[76] Thai-Ha Le, Anh Tu Chuc , Farhad Taghizadeh-Hesary : "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia" , op.cit, P.P 320-321.

المطلب الرابع

الشمول المالي والنمو الشامل

يلعب القطاع المالي بصفة عامة دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي ، و هناك أربعة أدوار رئيسية للقطاع المالي تعود بالنفع على الاقتصاد وهي[٧٧]: (١) القدرة على تقليل المخاطر ؛ (٢) تعبئة المدخرات ؛ (٣) تقليل تكاليف المعاملات والمعلومات ؛ و(٤) التخصيص الفعال للموارد المتاحة. وقد تناولت العديد من الأبحاث والدراسات المزايا المترتبة على الشمول المالي والتي أكدت في مجملها على أن الشمول المالي يسمح للأشخاص بإجراء العديد من المعاملات المالية اليومية بشكل أكثر كفاءة وأمانًا وتوسيع خياراتهم الاستثمارية وإدارة المخاطر المالية باستخدام النظام المالي الرسمي. ولا شك أن هذا الأمر بالغ الأهمية وخاصة للفئات المهمشة والأسر الفقيرة . ومع ذلك ليست كل المنتجات المالية التي يحويها الشمول المالي فعالة بنفس القدر في تحقيق الأهداف الإنمائية مثل الحد من الفقر وعدم المساواة. وقد أشارت العديد من الأدلة التي حوتها الدراسات البحثية التطبيقية إلى أن أكبر التأثيرات تأتي من حسابات التوفير والمدفوعات الرقمية شريطة أن تكون غير مكلفة وتخدم غرضًا محددًا ، بينما تتباين الأبحاث حول تأثير الائتمان الأصغر وتظهر آثارًا متواضعة إن وجدت. و تظهر بعض الدراسات أن الأشخاص الذين لديهم تأمين يستثمرون في تقنيات ذات عائد أعلى

[77] Kusuma Ratnawati :" The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia" , Journal of Asian Finance, Economics and Business , Vol 7 , No 10 , 2020 , P.73.

ومخاطر أعلى على الرغم من عدم معرفة الكثير عن تأثيرها على تدابير الرعاية الاجتماعية[٧٨].

و في حين أن تطوير القطاع المالي على مستوى الاقتصاد الكلي أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل أو البعيد ، فإن الشمول المالي على المدى القصير والمتوسط هو الذي يمكن أن يؤثر بشكل مفيد على قدرة الناس على المشاركة بشكل أكبر في فوائد النمو . وأيضاً يمكن للشمول المالي أن يسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخاصة في مجال الحد من الفقر وتحسين الرفاهية. حيث يوسع الشمول المالي من قدرة الأفراد ذوي الدخل المنخفض والأسر والشركات الصغيرة للوصول إلى الخدمات المالية المناسبة. وأيضاً يعمل الشمول المالي على مساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم والتعامل مع الصدمات. فمن خلال التعامل أو الادخار أو الاستثمار أو الاقتراض أو تخفيف المخاطر يستطيع الفقراء خفض تكاليف معاملاتهم وترشيد الاستهلاك وتراكم الأصول وتقليل تعرضهم للمخاطر الإنتاجية أو الشخصية. كما أن هذه الفئات تستفيد من توفير الوقت وتحسين الخصوصية والأمان . وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح ، وانخفاض تكاليف الفرصة البديلة وزيادة السيطرة على الموارد المالية وبالتالي زيادة الرفاهية . وهو ما يؤدي بمرور الوقت إلى تقليل عدم المساواة والحد من الفقر. ويمكن أن يسهم الشمول المالي في قيادة النمو في قطاعات اقتصادية محددة وبالتالي يساهم في تحقيق أهداف اقتصادية أوسع يمكن أن تساعد في تأمين الوصول إلى الموارد مثل الخدمات الأساسية والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية . مما يسمح للفقراء بالاستثمار والمشاركة في تكوين رأس المال

[78] Asli Demirguc-Kunt Leora Klapper Dorothe Singer : "Financial Inclusion and Inclusive Growth- A Review of Recent Empirical Evidence" , op.cit , P.١٩.

البشري ؛ ويمكن أن يمكّن الأفراد من الوصول إلى فرص تحسين اكتساب الدخل وزيادتها[٧٩] .

وهناك عدة مجالات تدعم فكرة النمو الشامل وتسهم في تحسين سبل المعيشة للأفراد ومنها التعليم والصحة والوساطة المالية وريادة الأعمال والتوظيف و الوصول للخدمات الأساسية وهكذا..... وبالنسبة للدول النامية فإن صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ((UNCDF)) يرى أن هناك أربعة مجالات أساسية تسهم في تعزيز النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للحد من الفقر وعدم المساواة وهذه المجالات تتمثل في الآتي[٨٠]:

- الخدمات الأساسية والبنية التحتية.
- التعليم .
- الصحة .
- ريادة الأعمال.

ويعد الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية للجميع أمراً بالغ الأهمية إذا أرادت الدولة تحسين المشاركة في النشاط الاقتصادي من قبل جميع السكان . و تندرج الرعاية الصحية والبنية التحتية الرقمية والهواتف المحمولة والنقل والمياه والصرف الصحي والطاقة في فئة الخدمات الأساسية والبنية التحتية. و يمكن أن تؤدي القدرة على الوصول إلى الخدمات –مثل التعليم والصحة– أو الاستثمار في الفرص الإنتاجية –مثل الأعمال التجارية والزراعة – إلى زيادة الوعي المجتمعي و الحد من عدم المساواة . و بدون إتاحة هذه الفرص للوصول للخدمات العامة تصبح المشاركة

[79] Kameshnee Naidoo and Christiaan Loots : "Financial inclusion through an inclusive growth lens" , The MAP Global Insights series , Vol 3 , Note 1 , 2020 , United Nations Capital Development Fund (UNCDF) , PP.1-٣.

[80] Kameshnee Naidoo and Christiaan Loots : "Financial inclusion through an inclusive growth lens" , op.cit , PP.٤-٦.

الإنتاجية في الاقتصاد صعبة على الأسر الفقيرة . ولذا تلعب الميزانيات الحكومية دورًا أكبر لدعم مستوى معيشة الفئات الفقيرة عن طريق توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية الجيدة والبنية التحتية وتحسين فرص كسب الدخل. وهذه المجالات تعد هي الأرض الخصبة لتفعيل دور الشمول المالي ودمج أكبر شرائح ممكنة من المجتمع والمساعدة على تحسين أحوالهم المعيشية سواء من خلال إتاحة نفقات التعليم أو الصحة أو المساهمة في تأسيس مشروعات ريادة الأعمال وتقديم الدعم المالي لها في بداية إنشائها . ولذا يمكن القول أن الشمول المالي ومن خلال ما يوفره من أدوات مالية مناسبة يمكن أن يسهم في فتح مجالات أوسع للأسر والفئات المهمشة والشركات الصغيرة ويكون فرصة للخروج من براثن الفقر على المدى الطويل. و نظرًا للحاجة إلى إعادة تنظيم العمل الجاري في مجال الشمول المالي بحيث يمكن أن يساهم بشكل ملموس أكثر في الحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة ، يجب أن يصبح تحقيق المساواة في الوصول إلى مجالات الحاجة الأساسية الأربعة – سابق الإشارة إليها – هدفًا وسيطًا أكثر وضوحًا للشمول المالي[٨١].

وما تجدر الإشارة إليه أن الأسواق التنافسية والمرنة تحفز النمو من خلال تشجيع الأفراد على اختيار المنتجات والخدمات المالية التي تعمل على تحسين حياتهم مع زيادة مستويات التوظيف مما يتيح بدوره للأفراد تحمل تكلفة منتجات وخدمات الأنشطة التجارية الأخرى. و عندما تقتصر هذه المرونة ويتم انحصار تقديم الخدمات المالية و توزيع الفوائد على عدد قليل من الأسر والشركات الكبيرة مع وجود عدد كبير جداً من الأسر الفقيرة والشركات الصغيرة غير المنتجة فإن هذا يؤدي إلى إهدار موارد الدولة و تقليل الإنتاجية وإنعدام الأمن المجتمعي.

[81] Kameshnee Naidoo and Christiaan Loots : "Financial inclusion through an inclusive growth lens" , op.cit , P.٦ ..

و على الرغم من هذه الأهمية والتأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يقوم بها الشمول المالي إلا أنه توجد مجموعة معقدة من العوامل الهيكلية التي تؤثر على الإمكانات الاقتصادية للدول ومدى مشاركة السكان في توليد وجني فوائد النمو. و تفتقر البلدان النامية إلى العديد من العناصر الأساسية لما يمكن تسميته ب" النظام البيئي الشامل للنمو" والذي يعمل على نشر فوائد الاقتصاد الوطني الآخذ في التوسع على نطاق واسع بين معظم السكان من حيث دخل الأسرة والفرص والأمن الاقتصادي و جودة الحياة. حيث أن معظم هذه الدول تأخرت كثيراً عن إنشاء العناصر الأساسية لهذا النظام البيئي ، وفقدت فرصة لإشراك المزيد من سكانها في عملية تنميتها. وهذا يحد من قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتوسيع فوائد النمو الاقتصادي لسكانها ، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم عدم المساواة ويجعل اقتصاداتها عرضة للتقلبات في الصادرات وأسعار السلع[٨٢] .

وفي إحدى الدراسات الاقتصادية المعاصرة[٨٣] التي تمت على شريحة متنوعة من الدول الأقل نمواً في العالم –و هي بلدان منخفضة الدخل وتواجه عوائق هيكلية شديدة أمام التنمية المستدامة–. وبالتالي فهي معرضة بشدة للصدمات الاقتصادية والبيئية ولديها مستويات منخفضة من رأس المال البشري نتيجة تدهور مستويات التعليم والصحة . و تم تقسيم هذه الدول إلى خمس مجموعات على النحو التالي:

- المجموعة الأولي وهي طائفة الدول منخفضة الدخل للغاية مع وجود بعض التفاوتات وتشمل هذه المجموعة (موزمبيق ، مالاوي ، بوركينافاسو) : تتكون

[82] World Economic Forum: ” The Inclusive Growth and Development Report 2017" , January 2017 , Geneva , Available at : https://www3.weforum.org/docs/WEF_Forum_IncGrwth_2017.pdf Last visit on 21-9-2022.

[83] Kameshnee Naidoo and Christiaan Loots : “Financial inclusion through an inclusive growth lens” , op.cit , P.P.10-17.

المجموعة من أقل الدول نمواً وهي ذات اقتصادات غير متنوعة تعتمد في الغالب على الزراعة ، وتعاني نقص في البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء ، ومستويات معرفة القراءة والكتابة منخفضة للغاية وفقًا للمعايير العالمية. و أداء هذه الدول في مجالات التعليم والصحة والتنمية البشرية منخفض للغاية ، ويعيش معظم السكان في فقر ، ولديها مؤسسات حكومية ضعيفة للغاية وغير فعالة . وبالتالي فإن الآفاق الاقتصادية لهذه الدول محدودة. ويبلغ نسبة المستبعدين مالياً في هذه الدول ولا تصلهم خدمات الشمول المالي نحو ٤٥% من السكان.

- المجموعة الثانية : وهي طائفة الدول منخفضة الدخل مع وجود بعض التفاوتات وتشمل هذه المجموعة (توجو ، بنين ، مدغشقر ، زيمبابوي ، ليسوتو) : الدول في هذه المجموعة لديها تعقيد اقتصادي أعلى حيث توفر المزيد من الفرص الاقتصادية وفي ذات الوقت لديها ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . وتعاني من تدني مستويات المعيشة وانتشار معدل الفقر بين السكان و انخفاض مستويات كفاءة الحكومة وفعاليتها . و على الرغم من أن مستويات الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية أعلى منها في دول المجموعة الأولى فإن ٥٠٪ من سكان هذه الدول يفتقرون القدرة إلى الوصول إلى الكهرباء. وفي هذه المجموعة من الدول تم تحسين فرص بناء الأصول وريادة الأعمال بشكل ملحوظ . وتعد مستويات معرفة القراءة والكتابة الأساسية أعلى بكثير منها في دول المجموعة الأولى لكن نسبة الأشخاص الذين أكملوا التعليم العالي لا تزال منخفضة ولا تتجاوز (٥٪). ويبلغ نسبة المستبعدين مالياً في هذه الدول ولا تصلهم خدمات الشمول المالي نحو ٢٨% من السكان.

- المجموعة الثالثة : وهي طائفة الدول منخفضة الدخل مع ارتفاع عدم المساواة وتشمل هذه المجموعة (كمبوديا ، ميانمار ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) : الدول في هذه المجموعة لديها ما يقرب من ثلاثة أضعاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجموعة الثانية ، وتتمتع بمعدلات نمو شامل أعلى من الدول في المجموعتين الأولى والثانية . ولكن مستويات البطالة وعدم المساواة أعلى في هذه المجموعة ، وتبلغ هذه النسبة ما يقرب من ربع السكان البالغين عاطلون عن العمل (٢٣٪) . ويبلغ نسبة المستبعدين مالياً في هذه الدول ولا تصلهم خدمات الشمول المالي نحو ١٤% من السكان.
- المجموعة الرابعة: وهي طائفة الدول متوسطة الدخل مع وجود تفاوتات عالية وتشمل هذه المجموعة (بوستوانا) : تتمتع هذه المجموعة بأعلى نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي من بين جميع دول المجموعة التي تمت عليها هذه الدراسة ، و لديها مؤسسات حكومية قوية ، و تعتبر مقاييس التنمية البشرية والصحة والتعليم أفضل بكثير في هذه المجموعة عن سابقتها من الدول في هذه الدراسة . ومع ذلك فهي ذات اقتصاد غير متنوع نسبيًا ، وتعد من الدول الأكثر تفاوتًا في توزيع الدخل والخدمات ولديها مستويات عالية من البطالة تبلغ نحو١٧٪ من السكان . وأيضاً وجود مستويات منخفضة من بناء الأصول وريادة الأعمال حيث لا تتعدى نسبة العاملين لحسابهم الخاص ٧٪ . ويبلغ نسبة المستبعدين مالياً في هذه الدول ولا تصلهم خدمات الشمول المالي نحو ٢٥% من السكان.
- المجموعة الخامسة : وهي طائفة الدول متوسطة الدخل مع انخفاض التفاوتات وتشمل هذه المجموعة (تايلاند) : تعد هذه المجموعة من أفضل المجموعات في هذه الدراسة التي تمت و لديها أعلى مستوى من التنمية البشرية ، و لديها

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل قليلاً من المجموعة ٤ ولكن الدخل موزع بشكل أكثر توازناً أي أن مستويات عدم المساواة منخفضة نسبيًا . وأيضاً تتسم بانخفاض نسب البطالة ، و كفاءة الحكومة و مؤسساتها وفعاليتها عالية ، ويتمتع الناس بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية ، والقطاع المالي متطور ، و مستويات معرفة القراءة والكتابة مرتفعة ، كما أن نسب المدرسين إلى المتعلمين في المدارس الابتدائية جيدة جدًا. ويبلغ نسبة المستبعدين مالياً في هذه الدول ولا تصلهم خدمات الشمول المالي نحو ٤% فقط من السكان.

ونخلص من خلال هذه الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط وثيق بين تحقيق أهداف النمو الشامل وبين الشمول المالي فكلما زادت فرصة إمكانية الوصول للخدمات الأساسية والتعليم والصحة وريادة الأعمال نجد أنها في المقابل تزداد نسبة الشمول المالي ، وأيضاً زيادة نسبة المستفيدين من الشمول المالي حسَّن من قدرة الأفراد على الوصول للخدمات الأساسية والتعليم والصحة وفتح مسارات لاكتساب الدخل ومن ثم الخروج من دائرة الفقر ولذا يمكن القول وبكل وضوح أن النمو الشامل والشمول المالي يؤثر كل منهما ويتأثر بالآخر.

وقد ذهبت إحدى الدراسات الاقتصادية التي تمت في الهند خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية يرتكز عليها الشمول المالي وهي الإنتشار المصرفي ، وتوافر الخدمات المصرفية ، واستخدام الخدمات المصرفية . و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والعديد من أبعاد الشمول المالي[٨٤].

[84] Dipasha Sharma: "Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy " , Journal of financial economic policy, Vol.8 , No.1 , 2016, pp.13-36.

وقد ذهبت دراسة أخرى لبحث العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي. و تم استخدام خمسة متغيرات لقياس العوامل الرئيسية للشمول المالي وهي: (١) ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠،٠٠٠ بالغ ، (٢) فروع بنكية لكل ١٠٠،٠٠٠ بالغ ، (٣) حسابات إيداع لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ ، (٤) مقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ ، و (٥) حجم أقساط التأمين على الحياة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. استنادًا إلى نتائج تقديرات تمت لنحو ٥٥ دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي ، وجدت الدراسة أن الشمول المالي له دور حاسم وذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتعزيزه ، وأن هناك تأثيراً متبادلاً بينهما[٨٥].

وعلى الرغم من النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسات السابقة إلا أن هناك العديد من الإعتبارات لابد من مراعاتها منها : وجود اختلافات كبيرة بين الدول في مستوى الشمول المالي ومستوى التعليم ، ومعدل أسعار الفائدة ، ومستوى الدخل ، والسياسات المالية والاقتصادية ، والثقافة المصرفية لدى الجمهور ، وطبيعة التعامل مع المؤسسات المصرفية .....وهكذا. وبالتالي من الضروري مراعاة هذه العوامل التي قد تؤثر على مستوى الشمول المالي في هذه الدول .

وفي المملكة العربية السعودية تطورت الخدمات المصرفية منذ اعتماد الشمول المالي، وأصبحت الخدمات المصرفية أكثر تنوعًا وأكثر سهولة في الوصول إليها وأكثر ملاءمة من أجل تحقيق شمول مالي ناجح. ومع ذلك ، فإن التكاليف التشغيلية المرتفعة تمثل تحديًا لبرامج الاستدامة لذا فإن الحد من عدم تناسق البيانات ، يعد

---

[85]Dai-WonKim , Jung-SukYu and KabirHassan: "Financial inclusion and economic growth in OIC countries" , Research in International Business and Finance, Vol.43 , January 2018 , pp. 1-14.

ضرورياً للغاية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية والبنوك لخفض هذه التكاليف. وقد أدى ترويج المملكة العربية السعودية للشمول المالي من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩ إلى تغيير مخطط النظام المصرفي من خلال سلسلة من الأساليب والسياسات واللوائح لتعزيز مزودي المنتجات وتنويع الخدمات المالية. وتشمل هذه السلسلة ، على سبيل المثال ، تسهيل وصول الأموال الحكومية (الدعم) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لموازنة الإقراض ضد المخاطر ؛ تخفيض نسبة الاحتياطي للبنوك لتلبية احتياجات التشغيل والحفاظ على نسبة معينة من القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ تخفيض سعر الفائدة على القروض المخصصة لبدء الشركات ذات الطابع الابتكاري والتكنولوجي. ولدعم مسألة الشمول المالي في المملكة تأسست الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) في عام ٢٠٠٢ بملكية ١٠ بنوك سعودية في ذلك الوقت ، كأمين حفظ للبيانات والمعلومات الائتمانية من جميع الأطراف ذات الصلة ليتم تبادلها فيما بينهم لتطوير سوق الائتمان. وتوفر سمة معلوماتها الائتمانية عن قطاعي الأفراد والشركات وتوفر كافة المعلومات الائتمانية السلبية والإيجابية. ويركز مؤشر سهولة الوصول إلى التمويل على إنشاء نظام شامل يمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل من خلال مجموعة من الأدوات المالية. ويمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات ، منها نسبة وقيمة الإقراض الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقيمة تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى سهولة الحصول على التمويل.

وقد بلغ إجمالي عدد التقارير الائتمانية الصادرة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) نحو ٨٢.٥ مليون تقرير ائتماني للسوق السعودي ، فيما بلغ إجمالي عدد التقارير الائتمانية لقطاع الأفراد والشركات في قواعد بيانات سمة ١٤.٩ مليون تقرير ائتماني. أما عن العدد الإجمالي للحسابات الائتمانية في قواعد بيانات سمة ، فقد بلغ ٤٧.٠٥ مليون حساب حتى نهاية عام ٢٠١٨ ، وبلغ إجمالي التقييمات الائتمانية في سمة حوالي ٨

ملايين تقييم ائتماني حتى نهاية عام ٢٠١٨. وتعمل هذه البيانت على دعم البنية التحتية المالية لضمان جودتها ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص ، و زيادة ثقة المقرضين وتقليل حالة عدم اليقين عند القدرة على تقييم وإدارة المخاطر ، بالإضافة إلى توفير المعلومات الائتمانية اللازمة لتحسين القدرة على تحليل مخاطر الائتمان[٨٦] .

وبما أن الحاجة الأكثر إلحاحًا لمعظم الدول النامية هي التوسع المنتظم والهادف في تمويل التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. و عادة ما تكون مؤسسات تمويل التنمية هي تلك المعنية بتمويل القطاعات الاقتصادية التي تحتاج لتمويل طويل الأجل ومحفوفة عادة بمخاطر تخرج عن نطاق عمل البنوك التجارية . وهذه المؤسسات تشارك بشكل أساسي في تقديم المساعدة طويلة الأجل وتوجه نحو تلبية الاحتياجات الائتمانية المرغوب فيها اجتماعيًا واقتصاديًا . ولذا تحتاج البنوك المركزية في الدول النامية و التي ترغب في ضمان الشمول المالي الفعال لتحقيق تنمية أكثر مساواة واستدامة إلى تشجيع مجموعة متنوعة من المؤسسات مثل بنوك التنمية العامة ، والبنوك المجتمعية ، والبنوك التعاونية إلى إقرار مجموعة من الحوافز والتدابير الآتية[٨٧]:

- تشجيع إنشاء وتوسيع بنوك التنمية التي تخضع لمتطلبات تنظيمية مختلفة عن البنوك التجارية العادية.
- التأكد من أن البنوك الخاصة بقطاعات معينة والمؤسسات المالية الخاصة بالعميل تعمل بموجب قواعد احترازية وأنظمة أخرى تراعي الظروف المحددة التي تعمل في ظلها مثل البنوك الزراعية والبنوك التعاونية.

---

[86] Karima Hassan Mohamed Soliman and others :"Impact of financial inclusion on sustainability of enterprises in Saudi" , op.cit, p.289٦.

[87] Jayati Ghosh : "Microfinance and the challenge of financial inclusion for development" , Cambridge Journal of Economics , Vol 37 , 2013 , P.P 12١٧-12١٨.

- إنشاء وتطوير شبكات وطنية لبنوك تنمية المجتمع تكون موجهة إلى المجتمعات المحرومة مالياً.
- تقديم سياسات لتشجيع أو ضمان الإقراض لبعض القطاعات ذات الأولوية أو تدابير أخرى لتوجيه جزء من إجمالي الائتمان المصرفي إلى صغار المقترضين بشروط محددة.
- تقديم الدعم لتغطية تكاليف معاملات الإقراض الأصغر عند الاقتضاء وكذلك ضمانات القروض.

المطلب الخامس

الشمول المالي في مصر

قامت الحكومة المصرية ببذل العديد من الجهود سواء على المستوى المحلي أو الدولي من أجل تعزيز وتدعيم الشمول المالي سواء من خلال إقرار منظومة الدفع الإلكتروني أو التوسع في جهود التحول الرقمي . ومن جانبها تحاول البنوك العاملة في السوق المصري ابتكار خدمات مصرفية جديدة تلبي احتياجات شرائح جديدة من العملاء . ونحاول من خلال السطور التالية استعراض بعضاً من هذه الجهود .

تطبيق وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني [٨٨]:

- قامت الحكومة المصرية بالانضمام إلى التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام ٢٠١٣وذلك للاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى والمساهمة في وضع سياسات وأدوات التطبيق وآليات التنفيذ .

[٨٨] د. أحمد سعيد البكل ، د. إيمان فاروق الحداد : "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ، ابريل ٢٠٢٢ ، ص ١٦٤ -١٦٥.

- قامت الحكومة المصرية بتنظيم المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام ٢٠١٧ والذي كان يهدف إلى تعزيز الشمول المالي ورسم سياسات إصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل .
- قامت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الاتصالات بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة فيزا العالمية عام ٢٠١٧ وذلك لتطوير البنية التحتية التكنولوجية وإنشاء وتشغيل شبكات محلية لبرامج المدفوعات الحكومية.
- قامت الحكومة المصرية ممثلة ممثلة في الهيئة القومية للبريد وبنك مصر بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة فيزا العالمية لدعم البريد المصري في استحداث وتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير ماكينات الصراف الآلي .
- إقرار قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية من قبل مجلس النواب عام ٢٠١٨ للحد من التعاملات النقدية والتوجه نحو التعامل الإلكتروني.
- إطلاق البنك المركزي لمبادرة (حساب لكل مواطن) بدون تحمل أية مصروفات و العمل على تخفيض مصاريف الحسابات السنوية.
- قامت شركة بوابة مصر الرقمية بتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة فوري عام ٢٠١٨ لتحصيل الاشتراكات وقيمة المبيعات وتقديم خدمات التسويق والتجارة الالكترونية.
- وضع استيراتيجية الشمول المالي للتعاون بين الجهات المعنية والتي تمثلت في البنك المركزي ، هيئة الرقابة المالية ، وزارة المالية ، البنوك ، البريد المصري ، البورصة ، وزارة الاستثمار ، وزارة التخطيط ، وزارة التعليم ، وزارة الإعلام ، وزارة الشباب والرياضة .
- قامت وزارة المالية بإصدار نحو ١٢ مليون كارت إلكتروني في بداية مايو ٢٠١٩ لصرف رواتب العاملين والمعاشات ، وتفعيل قرارات المجلس القومي للمدفوعات المتعلقة بالتحول نحو مجتمع رقمي .

- إنشاء قواعد بيانات مالية وفتح حسابات مصرفية ودعم وسائل الدفع الإلكتروني في العديد من المؤسسات والجهات الحكومية.
- استحداث منظومات دفع إلكترونية في القرى والأماكن النائية لخدمة المواطنين في تلك المناطق

مؤشرات الشمول المالي في مصر :

استعرض البحث في الجزء الأول منه بعض المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس درجة الشمول المالي وكان من أهم هذه المؤشرات مؤشر العمق المالي ، مؤشر الاتاحة المالية و مؤشر الاستخدام المالي . ونحاول من خلال هذه الجزئية تطبيق هذه المؤشرات في ضوء البيانات المتاحة عن الاقتصاد المصري والصادرة عن الجهات ذات الصلة وذلك على النحو التالي :

١- **مؤشر العمق المالي :** يوضح هذا المؤشر – كما أشرنا سابقاً – مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات و التوزيع الكفء للموارد المالية المتاحة وكذلك الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين . وأيضاً يقيس هذا المؤشر نسبة التعامل بالنقد وفكرة عرض النقود في المجتمع . ويتم قياس هذا الأمر من خلال هذا المؤشر عن طريق معرفة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي. ونحاول من خلال الجدول التالي استعراض تطور حجم الناتج المحلي وعرض النقود في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (٢٠١٠ -٢٠٢٠)

جدول رقم (٣)

مؤشر العمق المالي في جمهورية مصر العربية

خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنوات	حجم الناتج المحلي (بالمليار دولار)	عرض النقود (بالمليار دولار)	النسبة المئوية للمؤشر
٢٠١٠	٢١٨.٩	١٦٥.٥	%٧٥.٦
٢٠١١	٢٣٦	١٧٩.٥	%٧٦
٢٠١٢	٢٧٩.٤	١٨٤.٥	%٦٦
٢٠١٣	٢٨٨.٦	٢١٤	%٧٤
٢٠١٤	٣٠٥.٥	٢٢٠.٧	%٧٢.٢
٢٠١٥	٣٣٢.٧	٢٤٩.٤	%٧٤.٩
٢٠١٦	٣٣٢.٩	٣٤٥.٨	%١٠٠.١
٢٠١٧	٢٣٥.٤	٣١٩.٥	%١٣٥.٧
٢٠١٨	٢٣٧.٤	٢٠٤.١	%٨٥.٩
٢٠١٩	٣٠٢.٣	٢٥٠.٢	%٨٢.٧
٢٠٢٠	٣٦١.٨	٢٩٠.٣	%٨٠.٢

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي ، سنوات متفرقة من ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ ، د. أحمد سعيد البكل ، د. إيمان فاروق الحداد : "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " ، المرجع السابق ، ص ١٧٤-١٧٥ . والنسب المئوية تم احتسابها بمعرفة الباحث من واقع البيانات .

ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع مؤشر العمق المالي خلال الفترة محل الدراسة وإن كان على نحو متذبذب نتيجة للأحداث التي شهدتها الدولة منذ ٢٠١١ ثم تعويم الجنيه نوفمبر ٢٠١٦ حتى استقرت النسبة بين (٨٥ – إلى ٨٠%) ما بين عامي ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠.

٢- **مؤشر الإتاحة المالية :** يعتمد هذا المؤشر – كما أشرنا سابقاً – على مدى سهولة وصول العملاء للخدمات المالية المتاحة ومدى قدرة القطاع المصرفي أو القطاع المالي بشكل عام على جذب العملاء. و يعتمد هذا المعيار على عدد البنوك وفروعها ومدى نسبتها إلى إجمالي عدد السكان . ويضيف البعض لهذا المعيار المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقوم ببعض الخدمات ذات الطابع المصرفي مثل مكاتب البريد . ونحاول من خلال الجدول التالي استعراض تطور عدد السكان في مصر ونسبتها لعدد فروع البنوك ومكاتب البريد خلال الفترة من (٢٠١٠ –٢٠٢٠)

جدول رقم (٤)

مؤشر الإتاحة المالية في جمهورية مصر العربية

خلال الفترة من ٢٠١٠–٢٠٢٠

السنوات	عدد السكان (بالمليون نسمة)	عدد الفروع البنكية	مؤشر الإتاحة المالية في البنوك	عدد فروع مكاتب البريد	مؤشر الاتاحة المالية في مكاتب البريد
٢٠١٠	77.8	3502	4.5	3754	4.8
٢٠١١	79.6	3573	4.5	3779	4.7
٢٠١٢	81,5	3610	4.4	3794	4.7
٢٠١٣	83.6	3651	4.4	3826	4.6
٢٠١٤	88.8	3712	4.3	3865	4.5
٢٠١٥	87.9	3768	4.3	3911	4.4

٢٠١٦	92.4	4096	4.4	3944	4.3
٢٠١٧	94.8	4293	4.5	3959	4.2
٢٠١٨	96.8	4626	4.8	3994	4.1
٢٠١٩	100.4	4365	4.3	4021	4
٢٠٢٠	101.7	4402	4.3	4060	4

المصدر : د. أحمد سعيد البكل ، د. إيمان فاروق الحداد : "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ – ١٧٧.

ويتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن مؤشر الاتاحة المالية في مصر سواء للبنوك أو مكاتب البريد متدني للغاية إذ أن الفرع الواحد في المتوسط يخدم ما يزيد عن ٢٥٠ ألف مواطن وهو عدد مرتفع للغاية وهو ما يؤكد أن زيادة عدد الفروع المصرفية لا يتناسب أبداً مع زيادة عدد السكان . ويرجع هذا في رأينا إلى انخفاض مستوى الثقافة المصرفية لدى الكثير من شرائح المجتمع ، وأيضاً تدني مستوى الدخول لدى الغالبية العظمى من السكان ، فضلاً عن ارتفاع التكلفة الرأسمالية لإنشاء فروع جديدة للبنوك وتجهيزها وتدعيمها بالبنية التكنولوجية مما يجعل تقديم الخدمات المصرفية ذو تكلفة عالية وخاصة في المناطق النائية – كالمحافظات الحدودية والمناطق الشعبية– وتقوم الحكومة بمحاولة سد العجز في التواجد المصرفي في هذه المناطق عن طريق بنوك القطاع العام كالبنك الأهلي وبنك مصر.

٣- **<u>مؤشر الاستخدام المالي :</u>** يعتمد هذا المعيار – كما أشرنا سابقاً – على فكرة مدى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية والمصرفية المتاحة . ويتم ذلك من خلال معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان الممنوح للعملاء ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. ونحاول من خلال الجدول التالي استعراض تطور حجم الودائع والقروض في الجهاز المصرفي المصري ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من (٢٠١٠ –٢٠٢٠).

جدول رقم (٥)

مؤشر الاستخدام المالي في جمهورية مصر العربية

خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

القيمة بالمليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الودائع المصرفية	مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفي	حجم الائتمان المصرفي	مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي
٢٠١٠	٢١٨.٩	140.9	%٦٤	97	%٤٤
٢٠١١	٢٣٦	156.5	%66	96	%٤١
٢٠١٢	٢٧٩.٤	151,8	% ٥٤	98	%٣٥
٢٠١٣	٢٨٨.٦	197.3	%٦٨	107.6	%٣٧
٢٠١٤	٣٠٥.٥	267.1	%٨٧	104	%٣٤
٢٠١٥	٣٣٢.٧	276.3	%٨٣	104	%٣١
٢٠١٦	٣٣٢.٩	244.4	%٧٣	129	%٣٩
٢٠١٧	٢٣٥.٤	155.4	%٦٦	133.5	%٥٧
٢٠١٨	٢٣٧.٤	194.1	%٨٢	96,5	%٤١
٢٠١٩	٣٠٢.٣	195	%٦٥	97,5	%٣٢
٢٠٢٠	٣٦١.٨	195.6	%٥٤	98,2	%٢٧

المصدر : د. أحمد سعيد البكل ، د. إيمان فاروق الحداد : "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ – ١٧٨.

ومن خلال استطلاع البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية شهد تذبذباً واضحاً في السنوات محل الدراسة ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها :

- التغيرات التي طرأت على سعر الصرف خلال الفترة محل البحث وخاصة فيما بعد ٢٠١٦ .
- ارتفاع مؤشر الاستخدام المالي في عام ٢٠١٨ يرجع إلى قيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة وقيام البنوك لاستحداث أدوات ادخارية بأسعار فائدة مرتفعة مما شجع الأفراد على الاحتفاظ بالأموال في البنوك تفادياً للضغوط التضخمية.

وفيما يتعلق بمؤشر الاستخدام المالي للإئتمان يتضح أيضاً أنه شهد تذبذباً واضحاً في السنوات محل الدراسة ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها :

- ارتفاع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة الاقتراض .
- طول الإجراءات وتعقدها المرتبطة بالحصول على الإئتمان .
- تفضيل معظم البنوك توجيه أموالها إلى الاكتتاب في السندات الحكومية وأذون الخزانة عن منح القروض للقطاع الخاص .

تحديات الشمول المالي في مصر :

على الرغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية والجهات المرتبطة بالشمول المالي إلا أن هناك عدة تحديات ومعوقات تحول دون تحقيق النتائج المرجوة . وترجع معظم هذه المعوقات في رأينا إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية بل والموروثات الثقافية ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

- انتشار الاقتصاد الخفي وخاصة في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وانتشار المشروعات العائلية والتي عادة لا توجد لها حسابات مصرفية أو دفاتر تجارية أو سجلات يمكن التعويل عليها وبالتالي إمكانية دمجها في الاقتصاد الرسمي يحتاج مجهود من الحكومة وتوفير الحوافز التي تجذب هذه الشريحة للدخول طوعاً في الاقتصاد الرسمي.
- تفضيل معظم الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة أو استثمارها في أصول لأنها أكثر أماناً مثل الذهب أو العقارات .
- غياب التثقيف المصرفي والمالي فمعظم الأفراد لا تعرف طبيعة الخدمات المصرفية وأنواعها ومدى مناسبتها لاحتياجاتهم ، فضلاً عن أن المصارف في إعلانها عن معظم منتجاتها المصرفية تستهدف شرائح معينة من ذوي الدخل المرتفع ولا توجد منتجات كافية تناسب احتياجات الفئات المهمشة . وبالتالي أصبح محو الأمية المالية من أهم الأولويات التي ينبغي أن توجه إليها البرامج الحكومية.
- ارتفاع تكلفة آداء الخدمات المصرفية وخاصة في ظل انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه المصري وهو ما يجعل الأفراد تحجم عن فتح حسابات أو الاستفادة من الخدمات المقدمة .

ونخلص من خلال هذا المطلب إلى أن الحكومة المصرية تولي اهتماماً بتحقيق الشمول المالي ، وهناك عدة مبادرات يتبناها البنك المركزي والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة نسبة الوصول للخدمات المصرفية وتوسيع قاعدة المستفيدين . ورغم هذه الجهود إلا أن مؤشرات الشمول المالي في مصر مازالت تشير إلى تواضع نسب الشمول المالي ويرجع ذلك لوجود عدة معوقات منها ما هو متعلق ببعض المعتقدات الثقافية ومنها ما هو مرتبط بالجهاز

المصرفي ومنها ما هو اقتصادي . ولذا فإن تعزيز الشمول المالي في مصر يقتضي تضافر الجهود للتغلب على تلك المعوقات .

الخاتمة

تناول البحث موضوع الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو وأفرد الحديث عن ظاهرة الشمول المالي من حيث ماهيتها وتطورها واستعراض أهم النظريات التي قيلت لتحديد المستفيد من الشمول المالي ، وكذلك استعراض الجهود الدولية والمؤسسات التي تعمل على تعزيز فكرة الشمول المالي . وسلط البحث الضوء على أثر الشمول المالي على بعض قضايا التنمية مثل الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل . واختتم البحث بدراسة للشمول المالي في مصر وتطوره والمعوقات التي تواجهه.

هذا وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات نوردها على النحو التالي :

النتائج :

- يعد الشمول المالي ظاهرة عالمية تشغل اهتمامات الحكومات المختلفة التي تبذل جهوداً كبيرة لتعزيزه.
- هدف الشمول المالي النهائي هو تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة تناسب ظروف واحتياجات الفئات المختلفة في المجتمع وبصفة خاصة الفئات المهمشة .
- توجد العديد من المؤسسات الدولية والجهات ذات الصلة الداعمة لفكرة الشمول المالي مثل : لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ، ولجنة أنظمة الدفع والتسوية (CPSS) ، ومجموعة العمل المالي (FATF) ، والرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI).
- أرست مجموعة العشرين عدة مبادئ تسهم في تعزيز الشمول المالي .
- الشمول المالي له نتائج إيجابية على كل من الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل.

- تسعى الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي عن طريق عدة مبادرات مثل التحول الرقمي .
- توجد عدة تحديات تواجه الشمول المالي في مصر منها انتشار الاقتصاد الخفي وضعف الثقافة المصرفية والتكلفة الرأسمالية العالية للانتشار المصرفي.

التوصيات :

يوصي الباحث بما يلي :

أولاً : أن تعمل الحكومة المصرية على زيادة برامج التوعية المصرفية ونشر الثقافة المصرفية بين الأفراد وخاصة في الأرياف والمناطق النائية .

ثانياً : أن تعمل الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي على استهداف معدلات التضخم وتقليلها لأن الوضع الحالي وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى تآكل معظم الدخول الحقيقية للمواطنين ومن ثم انخفضت القدرة على الإدخار.

ثالثا : أن تقوم بنوك القطاع العام بالتوسع في إنشاء فروع لها في المناطق الريفية والنائية والتي تعزف عنها عادة بنوك القطاع الخاص نظراً للتكلفة الرأسمالية وما يمكن أن تعكسه على جودة الخدمات المصرفية المقدمة وأسعارها .

رابعاً : أن تتبنى البنوك استراتيجية ابتكار أدوات وخدمات مصرفية تهدف إلى خدمة الفئات المهمشة وجذب الاقتصاد الخفي للإندماج في الاقتصاد الرسمي .

خامساً : العمل على تبسيط الإجراءات المرتبطة بالحصول على الإئتمان المصرفي مما يشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع .

قائمة بأهم المراجع

أولاً المراجع العربية :

- "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى " ، مجموعة خبراء صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، رقم ١٩-٠٢ ، ٢٠١٩.
- د. أحمد سعيد البكل ، د. إيمان فاروق الحداد : "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ، ابريل ٢٠٢٢ .
- د. عادل عبدالعزيز السن : "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي" ، بحث متاح على موقع بنك المعرفة المصري على الرابط التالي :

https://jdl.journals.ekb.eg/article_١٦٩٦٠١_٤٤٧٠٤٠d٥١٤٥٩٩٤٣٢٥٣٧٣٩١٩b٠٢bf٨٥٥٣.pdf

- مجموعة البنك الدولي : "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧ – قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية " ، كتيب العرض العام ، ٢٠١٧ ، واشنطن.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Alliance for Financial Inclusion : “AFI Annual Report: Making Financial Services More Accessible to the World’s Unbanked” , 2018.
- Andrew Leyshon and Nigel Thrift : “Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States”, Transactions of the Institute of British Geographers, Vol. 20, No. 3, 1995.

- Asli Demirgüç-Kunt and Leora Klapper : “Measuring Financial Inclusion: Explaining Variation in Use of Financial Services across and within Countries” , Brookings Papers on Economic Activity, Spring 2013.
- Asli Demirguc-Kunt Leora Klapper Dorothe Singer : “Financial Inclusion and Inclusive Growth- A Review of Recent Empirical Evidence” , Policy Research Working Paper, No. 8040, World Bank Group , April 2017 .
- Chang-Keun Han and Michael Sherraden : “Attitudes and saving in individual development accounts: Latent class analysis”, Journal of Family and Economic Issues, 30(3) , 2009.
- Dai-WonKim , Jung-SukYu and KabirHassan: “Financial inclusion and economic growth in OIC countries" , Research in International Business and Finance, Vol.43 , January 2018 .
- Dipasha Sharma: “Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy “ , Journal of financial economic policy, Vol.8 , No.1 , 2016.
- Elvin Shava : : Financial sustainability of NGOs in rural development programmes”, Development in Practice Journal, Published online: 22 Dec 2020. Available at :

https://doi.org/10.1080/09614524.2020.1853059 Last visit on 25-9-2022.

- Era Dabla-Norris, Yan Ji, Robert Townsend, and D. Filiz Unsal : "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" , IMF Working Paper , WP/15/22 , January 2015 .
- European Central Bank: "Financial stability review", June 2012. Available at : https://www.bis.org/review/r111111b.pdf Last visit on 22-9-2022.
- Gladys Siwela and Tavonga Njaya :" Opportunities and challenges for digital financial inclusion of females in the informal sector through mobile phone technology: evidence from Zimbabwe", International Journal of Economics, Commerce and Management , Vol. IX, Issue 3, March 2021, United Kingdom.
- " Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor Toward Proportionate Standards and Guidance " , A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion , October 2011 .
- Goran Amidžić, Alexander Massara and André Mialou : " Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New

Composite Index" , IMF Working Paper , WP/14/36 , February 2014.

- Hasnan Baber : "Financial inclusion and FinTech : A comparative study of countries following Islamic finance and conventional finance" , Qualitative Research in Financial Markets , Vol. 12 , No. 1, 2020 , Emerald Publishing Limited 1755-4179. DOI 10.1108/QRFM-12-2018-0131
- Jayati Ghosh : "Microfinance and the challenge of financial inclusion for development" , Cambridge Journal of Economics , Vol 37 , 2013 .
- Kameshnee Naidoo and Christiaan Loots : "Financial inclusion through an inclusive growth lens" , The MAP Global Insights series , Vol 3 , Note 1 , 2020 , United Nations Capital Development Fund (UNCDF).
- Karima Hassan Mohamed Soliman and others :"Impact of financial inclusion on sustainability of enterprises in Saudi" , International Journal of Electrical and Computer Engineering (IJECE) , Vol. 12, No. 3, June 2022.
- Karunaratne L.G.A.S and Madurapperuma M.A.Y.D : "Challenges for financial inclusion through microfinancing: the goal incongruence between top management and the loan officers", International Journal of Accounting and Business Finance , Vol.7.No.2 , December 2021.

- Khanh Lan Chu and Viet Hung Chu : "Effect of financial inclusion on income inequality: evidence from cross-country analysis", SSRN Electronic Journal , DOI:10.2139/ssrn.3308044 , January 2018.
- Kusuma Ratnawati :" The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia" , Journal of Asian Finance, Economics and Business , Vol 7 , No 10 , 2020.
- Mandira Sarma : "Index of Financial Inclusion" , Working Paper No. 215, Indian council for research on international economic relations, June 2008 .
- Mandira Sarma and Jesim Pais : "Financial Inclusion and Development", Journal of International Development , Vol.23, Issue5 , July 2011.
- Margaret Sherraden and others : "Saving in Low-Income Households: Evidence from Interviews with Participants in the American Dream Demonstration", Center for Social Development , George Warren Brown School of Social Work , Washington University in St. Louis , January 2005.
- Miriam Bruhn and Inessa Love :"The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico." Journal of Finance, Vol 69 , Issue 3, June 2014.
- Nera Marinda Machda : "Financial Inclusion, Financial Stability and Sustainability in the Banking Sector: The

Case of Indonesia " , International Journal of Economics and Businees Administration Volume VIII, Issue 1, 2020.

- Olaniyi Evans and Babatunde Adeoye : "Determinants of financial inclusion in Africa: A dynamic panel data approach" , University of Mauritius Research Journal, Vol.22, 2016.
- Patrick Honohan : "Cross-country variation in household access to financial services", Prepared for the Conference "Access to Finance" Washington DC, March 15-16, 2007.Available at : https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.170.9339&rep=rep1&type=pdf Last visit on 25-9-2022.
- Pavón Cuéllar, Lilianne Isabel : "International financial inclusion: some multidimensional determinants", Small Business International Review (SBIR),VOL2 , No.2 , July-December 2018.
- Per Aarvik : "Artificial Intelligence – a promising anti-corruption tool in development settings?" , U4 anti-corruption resource center , Chr. Michelsen Institute (CMI) in Norway , U4 Report 2019.
- Peter J. Morgan Victor Pontines : "Financial Stability and Financial Inclusion" , ADBI Working Paper Series , No. 488 , July 2014 , Asian Development Bank Institute .

- Peter Praet: "The changing role of central banks in financial stability policies" , 14th Annual Internal Banking Conference, organised by the Federal Reserve Bank of Chicago and the European Central Bank, Chicago, 10 November 2011. Available at : https://www.bis.org/review/r111111b.pdf Last visit on 22-9-2022.
- Peterson K Ozili : "Has financial inclusion made the financial sector riskier?", MPRA Paper No. 105529, posted 31 Jan 2021, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/105529/ Last visit on 24-9-2022.
- Peterson K. Ozili : "Theories of Financial Inclusion" , January 2020. Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3526548
- Peterson K.Ozili : "Impact of digital finance on financial inclusion and stability" , Borsa Istanbul Review , Vol. 18, Issue 4, December 2018.
- Priyanka Roy and Binoti Patro : "Financial Inclusion of Women and Gender Gap in Access to Finance: A Systematic Literature Review" , Vision-The Journal of Business Perspective , Vol 26, Issue 3, June 2022 , SAGE Publications, India .
- Quoc Hoi Le , Hoang Lan Hoa and Ngoc Cuong Mai : "The impact of financial inclusion on income inequality in

transition economies", Management Science Letters, Vol 9 ,2019.

- R Ramakrishnan : " Financial Literacy–The Demand Side of Financial Inclusion", 26th SKOCH Summit 2011 Swabhiman–Inclusive Growth and Beyond 2 nd & 3rd June, Mumbai India .
- Rangarajan Committee : "Report of the Committee on Financial Inclusion ", The Government of India , January 2008 .
- Richard Duncombe and Richard Boateng : ", Mobile phones and financial services in developing countries: A review of concepts, methods, issues, evidence and future research directions" , Third World Quarterly Journal ,Vol 30, Issue 7,2009.
- S Ananth and T Sabri Oncu : "Challenges to Financial Inclusion In India: The Case of Andhra Pradesh" , Economic and Political Weekly , Vol. 48, No. 7 ,February 16, 2013.
- S. Mahendra Dev : "Financial Inclusion: Issues and Challenges" , Economic and Political Weekly , Vol. 41, No. 41, Oct. 14–20, 2006.
- Saibal Ghosh and D. Vinod : "What Constrains Financial Inclusion for Women? Evidence from Indian Micro data", World Development Journal, , vol. 92, issue C, 2017.

- Salome Musau , Stephen Muathe and Lucy Mwangi : "Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya", International Journal of Financial Research , Vol. 9, No. 1, 2018 .
- Sanderson Abel , Learnmore Mutandwa , Pierre Le Roux : "A Review of Determinants of Financial Inclusion" , International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 8, Issue 3, 2018.
- Sendhil Mullainathan and Eldar Shafir : "Savings Policy and Decisionmaking in Low-Income Households" , The National Poverty Center's Policy Brief , November 2010. Available at : http://www.npc.umich.edu/publications/policy_briefs/brief24/policybrief24.pdf Last visit on 20-10-2022.
- Serhiy Zabolotnyy and Mirosław Wasilewski : "The Concept of Financial Sustainability Measurement: A Case of Food Companies from Northern Europe" , *Sustainability* journal , Vol 11 ,No .18 , September 2019. Available at : https://doi.org/10.3390/su11185139 Last visit on 25-9-2022.
- Stephen Sinclair : "Financial Exclusion: An Introductory Survey", Centre for Research into Socially Inclusive Services, Edinburgh, 2001 .

- Tania Lopez and Adalbert Winkler : "The challenge of rural financial inclusion – evidence from microfinance" , Applied Economics Journal , Vol.50 , Issue 14 , 2018.
- Thai-Ha Le, Anh Tu Chuc , Farhad Taghizadeh-Hesary : "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia" , Borsa Istanbul Review ,Vol.19, Issue 4, December 2019.
- Thomas Lagoarde-Segot : "Diversifying finance research: From financialization to sustainability", International Review of Financial Analysis , Vol.39, May 2015, P.P1-6
- World Bank : "Global Findex Database 2021 report" , Available at : https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/unveiling-global-findex-database-2021-five-charts , **Last visit on 25-10-2022.**
- World Economic Forum: " The Inclusive Growth and Development Report 2017" , January 2017 , Geneva , Available at : https://www3.weforum.org/docs/WEF_Forum_IncGrwth_2017.pdf Last visit on 21-9-2022.
- Xavier Gine Robert M. Townsend :" Evaluation of Financial Liberalization : A General Equilibrium Model with Constrained Occupation Choice" . Policy Research Working Paper;No. 3014. World Bank, Washington, DC ,

2003 . Availabe At :
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/18263/multi0page.pdf?sequence=1&isAllowed=y Last visit on 17-9-2022.